2

مكتب الأمم المتحدة
لمكافحة الإرهاب

حماية المراكز الحضرية من الهجمات الإرهابية

دليل الممارسات الجيدة

وحدة متخصصة

البرنامج العالمي لمكافحة التهديدات الإرهابية ضد الأهداف الضعيفة

UNITED NATIONS SECURITY COUNCIL
COUNTER-TERRORISM COMMITTEE
EXECUTIVE DIRECTORATE (CTED)

UNAOC
United Nations Alliance of Civilizations

unicri
United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute

نفذ بالشراكة مع:

مكتب الأمم المتحدة
لمكافحة الإرهاب

حماية المراكز الحضرية من الهجمات الإرهابية

دليل الممارسات الجيدة

وحدة متخصصة

البرنامج العالمي لمكافحة التهديدات الإرهابية ضد الأهداف الضعيفة

نفذ بالشراكة مع:
UNITED NATIONS SECURITY COUNCIL
COUNTER-TERRORISM COMMITTEE
EXECUTIVE DIRECTORATE (CTED)
UNAOC
United Nations Alliance of Civilizations
unicri
United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute

© الأمم المتحدة، 2022

جميع الحقوق محفوظة في جميع أنحاء العالم

المحتويات

تمهيد ..... ه

قائمة الأطر ..... ز

مؤشر الدراسات الإفرادية ..... ز

فهرس الأدوات ..... ح

1 - الخطر الإرهابي على المراكز الحضرية 1

2 - ضعف المراكز الحضرية أمام الهجمات الإرهابية 4

3 - التخفيف من المخاطر والاستجابة لها: أدوار أصحاب المصلحة وممارساتهم الجيدة 9

3-1 الدول الأعضاء 10

3-1-1 واضعو السياسات (على الصعيد الوطني) 12

3-1-2 السلطات البلدية 16

3-1-3 إنفاذ القانون في المناطق الحضرية 39

3-2 الجهات غير الحكومية 53

3-2-1 سكان الحضر 53

3-2-2 مشغلو الأهداف الحضرية الضعيفة 54

3-2-3 كيانات القطاع الخاص (غير مشغلي المواقع) 58

3-2-4 منظمات المجتمع المدني 59

المراجع 60

تمهيد

وضع البرنامج العالمي لمكافحة التهديدات الإرهابية ضد الأهداف الضعيفة[1] التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب هذه الوثيقة كمصدر للتوجيه يركز على حماية المراكز الحضرية من الأعمال الإرهابية. وقد وُضعت الوثيقة كوحدة قطاعية لـ "خلاصة الممارسات الجيدة لحماية البنية التحتية الحيوية من الهجمات الإرهابية"[2].

وهذه الوحدة، بعد تقديمها لمحة عامة عن التهديدات ونقاط الضعف الرئيسية المرتبطة بالإرهاب التي تؤثر على المراكز الحضرية، تتعمق في الدور المحدد الذي يمكن وينبغي لفرادى أصحاب المصلحة القيام به في بيئة أمنية معقدة – ومتقلبة في كثير من الأحيان – من خلال العمل ضمن الإطار المفاهيمي لنهج إدارة المخاطر والأزمات. وتصاحب كل جزء مجموعة مختارة من الدراسات الإفرادية التي توضح كيفية تفعيل المبادئ الرئيسية المتعلقة بالأمن – بما في ذلك التوصيات المعتمدة دوليا – من قِبل الحكومات، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، ومشغلي المواقع الحضرية الضعيفة، ومنظمات المجتمع المدني. كما تلخص الوحدة محتوى العديد من الأدوات (الأدلة والكتيبات والخلاصات) التي توفر التوجيه لوضع سياسات وبيئات تشغيلية سليمة للحد من نقاط الضعف في المراكز الحضرية وزيادة قدرتها على الصمود.

والإطار التحليلي، والدراسات الإفرادية والأدوات، والموارد الواردة في هذه الوحدة تُعرض بعد إجراء بحوث مكتبية مكثفة، وتوجيه طلب رسمي للحصول على مدخلات من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، وإجراء مناقشات مع فرادى الخبراء والمنظمات الدولية، وشركاء المشاريع، فضلا عن الحصول على مدخلات من الفريق العامل المعني بالتهديدات الناشئة وحماية البنية التحتية الحيوية التابع لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب[3]. وقد تم الحصول على أفكار ثاقبة هامة من اجتماع فريق الخبراء الذي نظمه مكتب الأمم

1 الشركاء في البرنامج هم: المديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتحالف الأمم المتحدة للحضارات، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة. ويجري تنفيذ البرنامج بالتشاور الوثيق مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، بما فيها الإنتربول. ولمزيد من المعلومات: https://www.un.org/counterterrorism/vulnerable-targets.

2 تم وضع الخلاصة في عام 2018 في إطار الفريق العامل المعني بحماية البنية التحتية الحيوية بما في ذلك الإنترنت والأهداف الضعيفة وأمن السياحة التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة. وفي عام 2019، تم دمج فرقة العمل تلك في اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب (الاتفاق). وفي إطار هذا الهيكل الجديد، تم الجمع بين كل من الفريق العامل المعني بحماية البنية التحتية، بما في ذلك الإنترنت والأهداف الضعيفة وأمن السياحة، والفريق العامل المعني بمنع الهجمات الإرهابية بأسلحة الدمار الشامل والتصدي لها، لإنشاء الفريق العامل المعني بالتهديدات الناشئة وحماية البنية التحتية الحيوية التابع للاتفاق.

3 https://www.un.org/counterterrorism/global-ct-compact.

المتحدة لمكافحة الإرهاب مع الشركاء في الفترة من 14 إلى 15 حزيران/يونيه 2021 وجمع أكثر من 250 خبيرا من جميع أنحاء العالم (الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية، ومجموعات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية). واستفادت العملية أيضا من مساهمة مستشارة الشؤون الجنسانية في مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب واستشاري متفرغ في مجال حقوق الإنسان في فرع المشاريع الخاصة والابتكار التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب[4].

4 تسعى هذه الوحدة إلى تعميم الاهتمامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في مختلف المواضيع المتناولة. وهي تسلط الضوء، بوجه خاص، على الحاجة إلى التصدي بشكل تعاوني للتحديات الأمنية الخاصة بالمرأة في المراكز الحضرية، وتهيئة بيئات حضرية آمنة للنساء والفتيات، وتحليل عدم المساواة بين الجنسين، ووضع المرأة والتمييز بين الجنسين داخل المدينة، ومعالجة التحيز بين الجنسين في التكنولوجيات المستخدمة في الأماكن الحضرية، ودمج الاعتبارات الجنسانية في خطط التنمية الحضرية. وهذه قائمة غير شاملة، وينبغي أن تشمل الاعتبارات الخاصة بالسياق من أجل المساواة بين الجنسين بدءا من التخطيط إلى التنفيذ وتقييم جميع التدابير المُبرزة في هذه الوحدة.

قائمة الأطر

الإطار 1 -	الاتجاهات الحالية للتحضر ودور المدن	2
الإطار 2 -	استغلال الإرهابيين للاختناقات المرورية في المناطق الحضرية - مثال كابل، أفغانستان	6
الإطار 3 -	الأمن الحضري ومنظومة الأمم المتحدة	7
الإطار 4 -	حماية الأماكن العامة من الإرهاب: مبادرات الاتحاد الأوروبي	10
الإطار 5 -	الإرهاب الحضري: عمل مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية - مجلس أوروبا	17
الإطار 6 -	الاستفادة من الطوارئ المناخية والصحية لجعل المدن أكثر أمانا	20
الإطار 7 -	النماذج التنظيمية لإنفاذ القانون وآثارها على العمل الشرطي في المناطق الحضرية	39

مؤشر الدراسات الإفرادية

الدراسة الإفرادية 1 -	مبادرة أمن المناطق الحضرية، الولايات المتحدة الأمريكية	13
الدراسة الإفرادية 2 -	المرصد الوطني لسياسة المدن، فرنسا	14
الدراسة الإفرادية 3 -	التخطيط الأمني يلتقي الجماليات - كارديف، المملكة المتحدة	21
الدراسة الإفرادية 4 -	تحويل حواجز مكافحة الإرهاب إلى قطع فنية - ميلانو وباليرمو، إيطاليا	22
الدراسة الإفرادية 5 -	برامج التوعية المجتمعية الحضرية - ليج وبروكسل، بلجيكا	25
الدراسة الإفرادية 6 -	تبسيط إجراءات المسعفين في حالات الطوارئ: مشروع سالوك - البرتغال	34
الدراسة الإفرادية 7 -	مركز الإشراف الحضري - نيس، فرنسا	35
الدراسة الإفرادية 8 -	أليرت إيفينمو - فرنسا	41
الدراسة الإفرادية 9 -	مبادرات إنفاذ القانون - باريس، فرنسا	42
الدراسة الإفرادية 10 -	ربط مستويات الحكومة: مراكز دمج المعلومات في الولايات المتحدة	42
الدراسة الإفرادية 11 -	برنامج "درع": ربط أجهزة إنفاذ القانون بالقطاع الخاص - نيويورك، الولايات المتحدة	43
الدراسة الإفرادية 12 -	مشروع "سيرفاتور" - شرطة مدينة لندن، المملكة المتحدة	44

الدراسة الإفرادية 13 –	نماذج العمل الشرطي الحضري – اليابان وشيلي	45
الدراسة الإفرادية 14 –	شرطة لشبونة البلدية – البرتغال	50
الدراسة الإفرادية 15 –	ممثلو الثقافات في الشرطة المحلية – إميليا رومانيا، إيطاليا، وديربورن، الولايات المتحدة	51
الدراسة الإفرادية 16 –	إرشادات بشأن "الأماكن الرمادية" – شرطة منطقة العاصمة لندن، المملكة المتحدة	52
الدراسة الإفرادية 17 –	مبادرة SGSecure ودور سكان الحضر – سنغافورة	53
الدراسة الإفرادية 18 –	برامج إصدار الشهادات للأمن حسب التصميم	55

فهرس الأدوات

الأداة 1 –	مؤشر المدن الآمنة 2019 – وحدة الاستخبارات التابعة لمجموعة الإيكونوميست	12
الأداة 2 –	تأمين المدن العالمية: أفضل الممارسات والابتكار والمسار إلى الأمام – مبادرة المدن العالمية، 2017	14
الأداة 3 –	الممارسات الجيدة لدعم حماية الأماكن العامة – وثيقة عمل موظفي المفوضية الأوروبية	15
الأداة 4 –	الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي – مجلس أوروبا، 1985	16
الأداة 5 –	المبادئ التوجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً – موئل الأمم المتحدة، 2012	18
الأداة 6 –	100 ممارسة واعدة بشأن المدن الآمنة: تجميع ممارسات السلامة الحضرية – الشبكة العالمية للمدن الأكثر أمانا، 2014	19
الأداة 7 –	منع الجريمة من خلال التصميم البيئي: مبادئ توجيهية لكوينزلاند – حكومة كوينزلاند، أستراليا، 2007	23
الأداة 8 –	ما وراء الحواجز الخرسانية: الابتكار في الأثاث الحضري والأمن في الأماكن العامة – الشبكة العالمية للأحياء الثقافية، 2018	23
الأداة 9 –	استخدام التكنولوجيات الرقمية لحماية الأماكن العامة – المفوضية الأوروبية	27

الأداة 10 –	تمكين البلديات من تقييم الحلول الأمنية المتاحة من خلال إطار لتقييم التكنولوجيا – مشروع PRoTECT	28
الأداة 11 –	مشروع "التكتيكات": توصيات بشأن الاستخدام المسؤول لتكنولوجيا مكافحة الإرهاب – المفوضية الأوروبية	30
الأداة 12 –	مدن مرنة: الاستعداد للثورة الصناعية الرابعة – المنتدى الاقتصادي العالمي	30
الأداة 13 –	رأي مفوض المعلومات: استخدام تكنولوجيا التعرف الحي على الوجه في الأماكن العامة – مكتب مفوض المعلومات، المملكة المتحدة، 2021	32
الأداة 14 –	كيفية جعل المدن أكثر قدرة على الصمود: دليل لقادة الحكومات المحلية – مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، 2017	36
الأداة 15 –	سجل أداء قدرة المدن على الصمود في مواجهة الكوارث – مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث	37
الأداة 16 –	الرد على هجوم إرهابي: مجموعة أدوات المدن القوية – شبكة المدن القوية، 2020	38
الأداة 17 –	دليل تمهيدي بشأن العمل الشرطي في الأماكن الحضرية – مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وموئل الأمم المتحدة	48
الأداة 18 –	تقييم مخاطر الإرهاب في الأماكن العامة الموجه إلى الممارسين – المفوضية الأوروبية، 2020	56
الأداة 19 –	أداة ودليل الاتحاد الأوروبي لتقييم الضعف – المفوضية الأوروبية	57
الأداة 20 –	دليل لدمج النظم الأمنية في الأماكن العامة – منطقة العاصمة بروكسل، بلجيكا، 2019	58

[1]

الخطر الإرهابي على المراكز الحضرية

أهابت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في استعراضها السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بالدول الأعضاء "تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين أمن وحماية الأهداف المعرضة بشكل خاص للخطر، بما في ذلك ... المراكز الحضرية (...) فضلا عن تعزيز قدرتها على مقاومة الهجمات الإرهابية، ولا سيما في مجال الحماية المدنية"[5].

والمراكز الحضرية هي مستوطنات بشرية ذات كثافة سكانية عالية. وهي تشمل عادة مناطق تجارية وسكنية تربطها مجموعة متنوعة من شبكات البنية التحتية، ولا سيما شبكات النقل[6]. وقد يتخذ المركز الحضري شكل تجمع كبير مقسم إلى بلديات مختلفة. وعندما تخضع بلديات متجاورة مختلفة لولاية إدارية شاملة، فإنها قد تشكل منطقة حضرية.

5 انظر قرار الجمعية العامة 75/291، الفقرة 71.

6 ما يسمى "المدن الضخمة" (المناطق التي يزيد عدد سكانها عادة عن 10 ملايين نسمة) و "المناطق الحضرية المدمجة" (دمج مدن متعددة في منطقة حضرية واحدة مترابطة) هما نوعان متميزان من الأماكن الحضرية. (موئل الأمم المتحدة 2007، الصفحات 334-335).

الإطار 1

الاتجاهات الحالية للتحضر ودور المدن

إن عدد الناس الذين يعيشون في مدن الآن أكبر من أي وقت مضى. وفي حين أن طوكيو كانت المدينة الوحيدة التي تضم أكثر من 20 مليون نسمة في عام 2005، فقد تجاوزت تسع مدن هذه العتبة في عام 2020. وتشير التقديرات الحالية إلى أن 14 مدينة ستصل إلى العدد نفسه بحلول عام 2030. وفي حين أن عملية التحضر في ازدياد ملحوظ، فإنها أيضا فوضوية ومتفاوتة. وهي موجودة في الغالب في العالم النامي، حيث توجد 25 من أكبر 30 مدينة في العالم.

وتوجد عدة مواقع ضعيفة ("أهداف سهلة" وبنية تحتية حيوية على السواء) داخل مراكز حضرية، وغالبا ما تكون على مسافة قريبة من بعضها البعض. و يتكون المشهد الحضري من مجموعة واسعة من النقاط التي قد تكون جذابة للإرهابيين. وتبعا لحجم المدن وشكلها وتكوينها الاجتماعي وخصائصها الجغرافية والتاريخية وكذلك مستويات قوتها الاقتصادية، قد تشمل الأهداف الواقعة في المدن الحدائق والمتنزهات وضفاف الأنهار ومناطق التسوق ومناطق المشاة والأسواق والمتاحف وقاعات الحفلات الموسيقية والفنادق والمناطق المالية وأماكن العبادة، إلخ. وتؤدي كثافة البيئة المبنية، ومناطق المشاة والتسوق والسياحة التي تعج بالنشاط، فضلا عن ازدحام البنية التحتية للنقل، إلى ارتفاع حركة المرور وتجمّع حشود، وكثيرا ما تمثل أهدافا سهلة للإرهابيين العازمين على زيادة أثر أعمالهم إلى أقصى حد. كما أن تدفقات الهجرة الكبيرة التي شهدتها مدن كثيرة في السنوات الأخيرة، فضلا عن الضغوط السكنية الناجمة عن ذلك، تزيد من الضغوط الاجتماعية الحالية داخل المراكز الحضرية. ويتسبب ذلك في زيادة خطر الإرهابيين والمتطرفين العنيفين الذين يحاولون التلاعب بالجماعات المهمشة ودفعها إلى التشدد أو مفاقمة مشاعر كراهية الأجانب لدى السكان الأصليين ضد هذه الجماعات مما قد يجعل هذه الهجمات أكثر جاذبية.

وقد تُستهدف المدن الكبيرة لأنها تركز القوة السياسية والاقتصادية لبلد. وحسب تفكير الإرهابيين، قد يكون ضرب قلب منطقة حضرية مغريا بشكل خاص، لا سيما عندما تكون للمنطقة المستهدفة – بآثارها ومبانيها – قيمة أيقونية أو رمزية.

وتتمثل إحدى السمات المحددة للأعمال الإرهابية التي تحدث في الأماكن الحضرية المزدحمة في العواقب غير المتناسبة التي تسببها في كثير من الأحيان. فعلى الرغم من أن الهجوم قد يكون محصورا في بقعة مادية واحدة، فإنه من المرجح أن يؤدي إلى "تأثير متعاقب"، يستغل الأجزاء الضعيفة والمترابطة من البنية التحتية التي تشكل شريان الحياة للمدن ويتردد صداه عليها. وبالتالي فإن الكثافة السكانية والطابع المعقد للبيئات الحضرية يمكن أن يزيدا إلى حد كبير من الأثر المادي والنفسي والاستراتيجي المنشود للأعمال الإرهابية. وتشمل الآثار الطويلة الأجل انخفاض الدخل الناجم عن فقدان الأعمال التجارية من المناطق المتضررة، وإلحاق أضرار كبيرة بصناعة السياحة، وانتشار التجمعات السكنية الحضرية المسيّجة.

وفي حين يركز معظم اهتمام وسائط الإعلام العالمية على الهجمات التي ترتكب على المدن في نصف الكرة الأرضية الغربي، فإن المراكز الحضرية في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط لم تسلم من هجمات مماثلة[7]. والواقع أن الأعمال الإرهابية التي تنفذ في المناطق الحضرية تلحق خسائر فادحة بالمدن الواقعة في

7 من الأمثلة على ذلك مقتل 25 شخصا في هجوم انتحاري في لاهور، باكستان، في تموز/يوليه 2017. وفي كانون الثاني/يناير، أودى هجوم على ملهى ليلي في إسطنبول، تركيا، بحياة 30 شخصا على الأقل. وفي نيجيريا، نفذت بوكو حرام أيضا هجمات في مدن مثل مايدوغوري.

البلدان النامية ومناطق النزاع، حيث لا يمكن في كثير من الأحيان تعويض تكاليف التدمير والأضرار بتأمين خاص، ولا تستطيع الأجهزة الحكومية أن تأخذ على عاتقها مهمة التنظيف أو استعادة الخدمات أو دعم الأعمال التجارية أو مساعدة الضحايا.

وفي ظل هذه الخلفية، تطوّر الخطر الإرهابي على المناطق الحضرية خلال العقد الماضي في اتجاهين رئيسيين. أولا، أصبحت موجات النشاط الإرهابي التي كانت تتعرض لها العواصم في الماضي[8] تمس بشكل متزايد المناطق الحضرية المتوسطة الحجم[9]. ثانيا، في حين أن معظم الهجمات الإرهابية كانت تستهدف مرافق تجارية أو حكومية بارزة للغاية[10] كجزء من عمليات واسعة النطاق ومعدّة بدقة، يبدو أن هذا الاتجاه قد تغير جزئيا على الأقل في السنوات الأخيرة. وربما ساهم سن تدابير أمنية معززة للمباني البارزة – غالبا بموجب أطر تنظيمية جديدة أكثر صرامة لحماية البنية التحتية الحيوية – في تحول النشاط الإرهابي إلى الشارع، حيث يتجول ويتسوق أفراد المجتمع العاديون والسياح. ويتزايد ارتجال الهجمات أو ارتكابها بأقل جهد تخطيطي. وهي تستهدف مجموعات عشوائية من الناس متجمعة في مواقع حضرية مزدحمة، مدفوعة في ذلك بالدعاية الإرهابية على الإنترنت التي تدعو المتعاطفين إلى الضرب في أي مكان واستخدام أي أسلحة بدائية متاحة لهم. وتشمل الأنماط الأخيرة للإرهاب الحضري الاستهداف المتعمد للحشود بالمركبات[11] وكذلك بالسكاكين[12].

8 على سبيل المثال، حملات التفجيرات التي شنها الجيش الجمهوري الأيرلندي في لندن على مدى عقد من الزمن، والهجمات التي نظمتها منظمة إيتا في مدريد.

9 على سبيل المثال، الهجمات الإرهابية في برشلونة، إسبانيا، في عام 2017، وحادث إطلاق النار في طلاق النار في هالي والمنطقة المحيطة بها، ألمانيا، عام 2019، وكذلك الهجمات في نيس، فرنسا عام 2016 وستراسبورغ، فرنسا، عام 2018.

10 على سبيل المثال، الهجمات الإرهابية في أوكلاهوما سيتي، الولايات المتحدة، عام 2019، والتفجيرات أمام سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي، كينيا، ودار السلام، تنزانيا، عام 1998.

11 على سبيل المثال، حدثت موجة من الهجمات المميتة بالمركبات في مدن أوروبية شتى في السنوات الأخيرة، كانت من بينها نيس وستوكهولم وبرشلونة وبرلين. وتشير التقديرات إلى أن هجمات المركبات في عام 2016 كانت المسؤولة عن وقوع أكبر عدد من ضحايا الإرهاب في نصف الكرة الأرضية الغربي، بحيث أسفرت عن وفاة 601 من الأشخاص. (GCDN 2018، الصفحة 6).

12 على سبيل المثال، وقعت هجمات باستخدام هذه الأساليب في المملكة المتحدة (جسر لندن) وكذلك في مرسيليا وفيلجويف، فرنسا.

[2]

ضعف المراكز الحضرية أمام الهجمات الإرهابية

قد يزيد وجود بعض المواقع الضعيفة، مثل المواقع السياحية، في بيئة حضرية من تعرضها لهجمات إرهابية. وتشمل بعض العوامل الرئيسية للضعف الناجمة عن الديناميات المتصلة بالحضر ما يلي:

- المراكز الحضرية هي مناطق ذات كثافة سكانية عالية تعتمد على شبكات بنية تحتية مترابطة ومعقدة للغاية. ومن ثم ينبع موطن ضعف حرج في المواقع الحضرية من أثر "كرة الثلج" الذي قد تسببه الأعمال الإرهابية. وقد تؤثر عواقب مهاجمة بقعة واحدة بسهولة – مع آثار قد تسبب شللا – على النظام الإيكولوجي الحضري ككل[13].
- في المراكز الحضرية الكبيرة، تعيش طوائف إثنية ودينية ولغوية واقتصادية متعددة جنبا إلى جنب، مما قد يخلق ضغطا اجتماعيا كبيرا. وقد تستغل الجماعات الإرهابية مشاعر الاستياء والمظالم الخاصة بطائفة بهدف إضافة متعاطفين معها إلى قضيتها. كما أن السياقات القائمة من قبل المتسمة بتصاعد التوترات الاجتماعية قد تؤدي بسهولة إلى اندلاع أعمال عنف بين الطوائف في أعقاب هجوم إرهابي يُلقى باللوم عنه على أفراد ينتمون إلى جماعات إثنية أو دينية معينة.
- قد يؤدي التهميش الاجتماعي داخل المناطق الحضرية المترامية الأطراف – التي تتسم بأنماط نمو غير منضبط – إلى إيجاد حالات تباعد بين المجتمعات المحلية والسلطات العامة. وقد يؤدي ذلك إلى عدم وجود نهج تعاونية تسعى إلى البناء على المعرفة المحلية والعلاقات القائمة للاستجابة لمظالم السكان. كذلك، قد لا يكون الأفراد الذين يمكنهم أن يزودوا الشرطة والخدمات الاجتماعية في المدينة بمعلومات بالغة الأهمية عن التهديدات التي تلوح في الأفق على استعداد للقيام بذلك.
- تسهم البيئات الحضرية في أنواع مختلفة من التحديات بالنسبة للعمل الشرطي وللمسعفين. فمن منظور تشغيلي، قد يؤثر وجود اختناقات مرورية على مدار الساعة تقريبا وعدم وجود ممرات في الشوارع مخصصة للمسعفين في حالات الطوارئ تأثيرا شديدا على قدرة السلطات العامة على التدخل بسرعة وفعالية في حالة حدوث أزمة. ويمكن أن يكون التحدي هائلا في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل[14]، التي تفوق مناطقها الحضرية القدرة التنظيمية للعديد من الحكومات المحلية. كما أن عدم وجود وسائل نقل حضرية منتظمة ومتسقة غالبا ما يعني أن "... تسد أساطيل الحافلات غير النظامية وغيرها من أشكال النقل الطرق وتتيح فرصا للنشاط الإجرامي. وتولّد

13 في 11 أيلول/سبتمبر 2001، على سبيل المثال، تفاقمت موجات الذعر التي تعرضت لها مدينة نيويورك بسبب الاضطرابات الناجمة عن تعطل شبكات الاتصالات في حالات الطوارئ. وسرعان ما شلت الأزمة جميع النظم والشبكات الحيوية الحضرية مثل البنوك، والمستشفيات، والشرطة، وخدمات الاتصال في حالات الطوارئ، والحماية المدنية وما إلى ذلك (Baudouï, 2015).

14 حالياً، توجد 12 منطقة من أكبر 15 منطقة حضرية في العالم في بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.

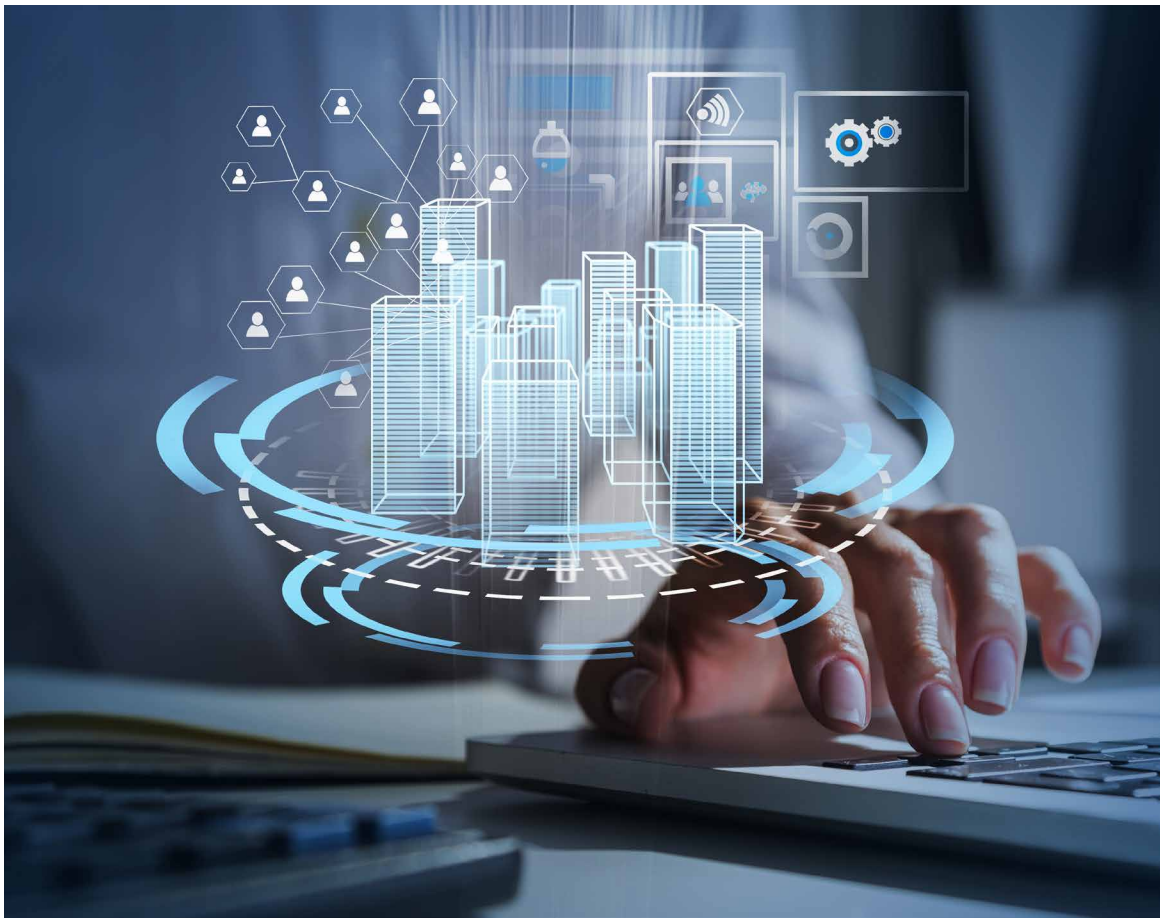

الطرق المضطربة تحديات كبيرة للشرطة من خلال التدخل في وصولها إلى مسرح الجريمة. وفي أفقر البلدان، قد تعتمد الشرطة أيضا على وسائل النقل العامة وغير الرسمية للوصول إلى مسرح الجريمة". (UNODC & UN-HABITAT 2011، ص 23). وأخيرا، قد تكون المستوطنات غير النظامية الواسعة بشوارعها العشوائية عنصر تشويش ليس فقط بالنسبة للغرباء، بل أيضا بالنسبة للسلطات العامة، مما يزيد من حدة التحديات التي تواجه الاستجابة العاجلة أو السيطرة على الحشود في حالة وقوع هجوم إرهابي[15]. وفي مثل هذه السياقات، قد تستغل الجماعات الإرهابية عدم الكشف عن الهوية وعدم قابلية مشهد المدينة للتحكم فيه من أجل تحقيق مجموعة متنوعة من الأغراض، بدءا من إنشاء مخابئ فعالة إلى تغذية نزعة التطرف لدى الجماعات الحضرية الساخطة/المهمشة واستغلال الفجوات الزمنية بين الهجمات واستجابة أجهزة إنفاذ القانون.

- تؤدي كثرة عدد السكان الشديدة والاكتظاظ في المراكز الحضرية إلى وجود نقاط ضعف مادية استغلها الإرهابيون، على سبيل المثال من خلال الاستفادة من الاختناقات المرورية التي تسبب تأخيرا في تدخل سلطات إنفاذ القانون، أو عن طريق زيادة عدد الضحايا إلى أقصى حد بسبب محدودية قدرة الحشود على مغادرة منطقة توجد فيها أزمة.

15 لا تملك بلديات كثيرة الموارد اللازمة لإنفاذ لوائح البناء أو إصدار تراخيص البناء في الوقت المناسب، وبطريقة فعالة من حيث التكلفة وشفافة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى وجود أنماط إسكان غير قانونية واسعة النطاق.

الإطار 2

استغلال الإرهابيين للاختناقات المرورية في المناطق الحضرية في كابل، أفغانستان

قد تكون الاختناقات المرورية في المدن مصدر نقاط ضعف أمنية متميزة. ففي كابل، على سبيل المثال، استغل إرهابيون يركبون دراجات نارية أو يسيرون على الأقدام الوتيرة البطيئة جدا التي تتنقل بها المركبات في الشارع بإرفاقهم قنابل مغناطيسية بها. وتوضع متفجرات يدوية الصنع (تعرف باسم "القنابل اللزجة") على مقربة قدر الإمكان من خزان وقود السيارة لضمان إشعال النار في السيارة. ويمكن تفجير الأجهزة عن بعد عن طريق إشارات لاسلكية أو باستخدام فتيل تأخير زمني.

وتفيد تقارير بأن "القنابل المغناطيسية استخدمت في أفغانستان منذ السنوات الأولى من التمرد الذي حدث حوالي عام 2005..."، لكن الوتيرة المكثفة لهذه الهجمات خلال عام 2020 غيرت المعادلة الأمنية في كابل، مما أجبر أي شخص له صلة بالحكومة على إعادة تقييم كيفية وموعد استخدام مركباته".

المصدر: Zucchino & Abed 2020.

- قد يكون ضعف عمليات التخطيط وممارسات الإدارة الحضريتين هو السبب الجذري للتحديات التي تواجهها المدن في المسائل الأمنية. فقد تدفع التصورات البالية بأن الخدمات البلدية هامة لمنع الإرهاب سلطات المدينة إلى النظر إلى الأمن على أنه مجرد إضافة إلى مشاريع المدن الكبرى. وقد تجري التضحية بالميزانيات المخصصة لأغراض الأمن أو تُلغى أولويتها عندما تزيد تكاليف المشروع زيادة غير متوقعة.
- قد تكون مواطن الضعف ناتجة عن تعدد هياكل الحكم المحلية في المراكز الحضرية. فقد تكون لدى بلديات مختلفة تشكل "مدينة ضخمة" واحدة نفس التحديات الأمنية بينما تجد صعوبة في تنسيق استجابتها وذلك بسبب العقبات المؤسسية/البيروقراطية التي تحول دون وضعها استراتيجيات متماسكة للتخطيط والاستجابة، أو تمكينها من قبل دوائر تدعم جداول أعمال سياسية متباينة ذات أولويات مختلفة فيما يتعلق بالتصدي للتهديد الإرهابي.
- تخضع المساحات والمواقع والمباني التي يتألف منها الإقليم الحضري للوائح ومستويات وصول مختلفة (UNODC & UN-HABITAT 2011، الصفحة 48). وعلاوة على ذلك، تحدد حالتها أحيانا مصالح تجارية - ولوائح محددة – مما قد يكون له بدوره تأثير على الاقتصاد ككل. وفي حين أن رسم الخط الفاصل بين الأماكن العامة والأماكن الخاصة ليس دائما أمرا مباشرا، فإن الهجمات الإرهابية ترتكب على نحو متزايد في الأراضي "الرمادية"، مثل ما يحدث في المناطق المحيطة مباشرة بهدف ضعيف، على سبيل المثال على الرصيف[16]. وتُترجم هياكل الملكية غير الواضحة إلى عدم وضوح بشأن الكيانات المسؤولة عن تنفيذ التدابير الأمنية الوقائية – الباهظة التكلفة في بعض الأحيان. وإضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود إسناد واضح للمسؤوليات قد يؤدي إلى استجابات غير فعالة أثناء هجوم أو في أعقابه مباشرة، مما يؤدي إلى تفاقم أثره. وقد يؤدي ذلك أيضا إلى دعاوى قضائية مطولة تنطوي على مسائل تتعلق بالمسؤولية عن عواقب الأعمال الإرهابية[17].

16 تعرّف شرطة العاصمة لندن "المساحات الرمادية" بأنها "مساحات أو مناطق متنازع عليها في ملكية المخاطر أو لم يتم تحديد مالكها. بما في ذلك المناطق والمساحات التي تشترك في الاستخدام وملكية المخاطر ولكنها لا تزال خارج التخطيط الأمني القائم. وقد تكون هذه أيضا مناطق ومساحات يمكن أن تكون لديها ثغرات في الأمن أو لديها نقاط عمياء" (انظر الدراسة الإفرادية 16).

17 يمكن القول إن "معظم الناس يدركون أن هذه المساحات الرمادية هي الحلقة الضعيفة، ولكن في الوقت نفسه، لا أحد يريد المطالبة بها لأن ذلك يرتبط عموما بالمسؤولية المالية". (Ray, 2018).

- في حين أن بعض السياسات الحضرية قد تكون ناجحة في تحقيق تفاعل اجتماعي أعلى درجة في الأماكن العامة – أو قد تجعل هذه الأماكن أكثر ملاءمة لوسائل النقل الإيكولوجية – فإن نفس السياسات قد تخلق أيضا ثغرات أمنية غير مقصودة. فعلى سبيل المثال، قد تغري مناطق المشاة الجديدة أو ممرات الدراجات السكان أن يمارسوا المزيد من التمارين الرياضية وتجعلهم أكثر وعيا بالبيئة، إلا أنها تولّد أحيانا مناطق ضعيفة جديدة. أو قد يؤدي توسيع نطاق وصول الجمهور إلى المواقع المادية إلى إزالة المسافات الفاصلة الطبيعية التي تحمي المشاة. ونظرا لانفتاح هذه المواقع وإمكانية الوصول إليها، قد يكون من الصعب حمايتها بشكل خاص.

الإطار 3

الأمن الحضري ومنظومة الأمم المتحدة

إن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015، تكرس المخطط المشترك للمجتمع الدولي للسلام والازدهار. ويقع في صميم الخطة 17 هدفا من أهداف التنمية المستدامة، يهدف أحدها إلى "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة" (الهدف 11).

وتقترن بالهدف 11 غايات ومؤشرات محددة تشكل أساس الخطة الحضرية الجديدة للأمم المتحدة[18]. وعلى حد تعبير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، "تمثل الخطة الحضرية الجديدة نقلة نوعية تستند إلى علم المدن؛ وهي تضع معايير ومبادئ لتخطيط المناطق الحضرية وبنائها وتطويرها وإدارتها وتحسينها على امتداد ركائز تنفيذها الخمس الرئيسية وهي: السياسات الحضرية الوطنية، والتشريعات واللوائح الحضرية، والتخطيط والتصميم الحضريان، والاقتصاد المحلي وتمويل البلديات، والتنفيذ المحلي. وهي مورد لكل مستوى من مستويات الحكومة، من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي؛ ولمنظمات المجتمع المدني؛ وللقطاع الخاص؛ وللفئات المستهدفة؛ ولجميع الذين يسمون المساحات الحضرية في العالم "الوطن" لتحقيق هذه الرؤية".

(تابع)

18 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الخطة الحضرية الجديدة في كيتو، إكوادور، في مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة المعقود عام 2016، في العام نفسه. انظر قرار الجمعية العامة 71/256، الملحق.

ويعود انخراط منظومة الأمم المتحدة في الأمن الحضري إلى عام 1996، عندما أطلق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) برنامج المدن الآمنة بناء على طلب رؤساء البلديات الأفارقة الذين سعوا إلى التصدي للجريمة والعنف في المدن. ومنذ ذلك الحين، قدم برنامج المدن الآمنة الدعم إلى 77 مدينة في 24 بلدا في جميع أنحاء العالم. وقد تطور البرنامج على مر السنين بعد إدخال تحسينات على فهم العوامل المحركة لانعدام الأمن في المناطق الحضرية. واليوم، يتبع برنامج المدن الآمنة[19] نهجا حكوميا شاملا ومتكاملا ومتعدد المستويات ومتعدد القطاعات. وهو يقوم على الدور الرئيسي الذي يمكن أن يؤديه حُسن الحوكمة والتخطيط والإدارة الحضرية لتحسين سلامة المجتمعات الحضرية.

ويتخلل النهج المجسد في برنامج المدن الآمنة أنشطة الشبكة العالمية للمدن الأكثر أمانا[20]، وهي مبادرة أطلقها موئل الأمم المتحدة في عام 2012 لدعم السلطات المحلية وأصحاب المصلحة الحضريين في منع الجريمة الحضرية وتعزيز استراتيجيات السلامة الحضرية.

19 انظر https://unhabitat.org/safer-cities.

20 انظر https://unhabitat.org/network/global-network-on-safer-cities.

[3]

التخفيف من المخاطر والاستجابة لها: أدوار أصحاب المصلحة وممارساتهم الجيدة

تختلف المراكز الحضرية الضعيفة اختلافا كبيرا عن بعضها البعض. فبعض المناطق، مثل الساحات العامة والمتنزهات، مفتوحة تماما، في حين أن البعض الآخر محصور أو شبه محصور. كما أن مستويات الضعف تتوقف على الوقت الذي تكون فيه الحشود موجودة ماديا. فقد تظل بعض الأماكن عرضة للخطر على مدار الساعة تقريبا (مثلا، منطقة مشاة شهيرة) في حين أن بعضها الآخر قد يتغير في أوقات معينة من اليوم أو الأسبوع (مثلا، سوق مواد غذائية). ولا يمكن تأمين جميع المواقع باستخدام تدابير حماية مماثلة لتلك المعمول بها في البنية التحتية الحيوية الثابتة (مثلا، فحص بأجهزة الكشف عن المعادن الشبيهة بتلك الموجودة في المطارات) أو بعض المواقع السياحية.

وينعكس ضعف المواقع الموجودة في المراكز الحضرية أيضا في الملامح غير المتجانسة لمستخدميها. ولهذه الحقيقة آثار عملية كبيرة على واضعي السياسات وهيئات إنفاذ القانون. فعلى سبيل المثال، سيتعين تصور الإحاطات الأمنية الموجهة إلى أطفال المدارس وتقديمها بطريقة مختلفة اختلافا جذريا عن تلك المقدمة لموظفي متحف. وقد تتطلب التدريبات أيضا تكرارا منتظما في حالة الصناعات التي يحدث فيها تبديل متكرر للعاملين فيها. كما أن للمستخدمين وجهات نظرهم وتقييمهم لطبيعة التهديد الذي يمكن أن يؤثر على الوعي والاستجابات داخل هذه المواقع. وكما ذكر في الجزء 2، تتباين هياكل ملكية وإدارة المواقع الضعيفة في المناطق الحضرية تباينا كبيرا. فالسلطات العامة تدير بعضها، بينما تكون هناك

خصخصة للبعض الآخر أو يُدار من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص.

وعموما، يجب أن تراعي حماية المواقع الحضرية الضعيفة مجموعة واسعة من الهياكل القانونية، والمواقع، وملامح المستخدمين، وكثافة الحشود، وما إلى ذلك. وفي حين أن لكل موقع خصائصه الفريدة، فإنها جميعا تعتمد على نفس المساحة الحضرية المترابطة بسماتها من حيث مرافق النقل، وأنماط السكان، والجغرافيا، واستخدامها من قبل أفراد الجمهور. ولهذا السبب، يتطلب تأمينها مشاركة منسقة من قبل عدة جهات فاعلة ذات ولايات ودرجات من المسؤولية متفاوتة – بما في ذلك وسائط الإعلام – لضمان إدارة فعالة لحالات المخاطر والأزمات مع الحفاظ على الطابع المفتوح، والقدرة على العيش، وإمكانية وصول المقيمين والسياح والمتنقلين يوميا والعمال على حد سواء إلى المدن.

1-3 الدول الأعضاء

سواء كانت السلطات العامة تعمل على الصعيد الوطني أو دون الوطني، فهي جهات فاعلة مركزية في تنسيق وتنفيذ نُهج على نطاق المنظومة إزاء الحد من مخاطر الإرهاب وإدارة الأزمات في المناطق الحضرية. وفي هذا السياق، أصبح مفهوم "القدرة الحضرية على الصمود"[21] نموذجا جديدا، يتطلب من الجهات المؤسسية من جميع مستويات الحكومة النظر في مجموعة موسعة من النهج لتأمين مساحات المدن. وإضافة إلى التدابير "الأمنية المادية" الرامية إلى تعزيز الأمن المادي في الموقع، بما في ذلك عن طريق نشر موظفي إنفاذ القانون، تستند القدرة الحضرية على الصمود إلى العنصرين التاليين: '1' عمليات التخطيط الحضري التي يشكل فيها الأمن شاغلا رئيسيا في القرارات المتعلقة بمشاريع التنمية المعمارية وغيرها من مشاريع التنمية الحضرية إلى جانب اعتبارات الوظيفة أو الجماليات أو إمكانية الوصول؛ و'2' البرامج والسياسات التي تعزز شمول الجميع والترابط الاجتماعي بين سكان الحضر كشرطين لتحقيق مستويات أعلى من القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات.

ومن الأهمية بمكان الاعتراف بأنه لا يمكن لمدينة واحدة ولا مستوى واحد من الحكومة أن يعالجا الأمن الحضري بمفردهما. فمن اللازم وجود ترتيبات متعددة المستويات لحوكمة الأمن تعتمد على الكفاءات الوطنية وتستفيد من وظائف السلطات البلدية باعتبارها مستوى الحكومة الأقرب إلى المواطنين.

الإطار 4

حماية الأماكن العامة من الإرهاب: مبادرات الاتحاد الأوروبي

يتعامل الاتحاد الأوروبي مع أمن المواقع الحضرية الضعيفة من خلال مجموعة متنوعة من البرامج والأدوات التي تهدف إلى تأمين الأماكن العامة.

21 تُفهم القدرة الحضرية على الصمود بشكل عام على أنها قدرة النظم والمجتمعات الحضرية على مقاومة تأثيرات خطر وتقبّلها واستيعابها والتكيف معها وتحويلها والتعافي منها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

- خطة عام 2020 للاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب

تصف هذه الخطة، وهي وثيقة استشرافية (European Commission 2020)، المدن بأنها "العمود الفقري للأمن الحضري". وهي تتوخى اتخاذ خطوات مثل زيادة التركيز على حلول الأمن حسب التصميم وإمكانية تحديد الحد الأدنى من المتطلبات لمشغلي الأماكن العامة. كما أعلنت المفوضية عن اقتراح أن يصدر الاتحاد الأوروبي تعهدا بشأن الأمن والقدرة على الصمود الحضريين يهدف إلى وضع مبادئ وأهداف أساسية للسلطات المحلية. وستُدعى المدن المهتمة إلى التوقيع على جدول أعمال إيجابي لمنع التطرف ومكافحته والحد من نقاط الضعف في الأماكن العامة.

- خطة عام 2017 لدعم حماية الأماكن العامة

تستند خطة عام 2020 لمكافحة الإرهاب إلى خطة العمل (European Commission 2017)، التي تحدد إطارا استراتيجيا للاتحاد الأوروبي يستند إلى مسارين للعمل: (1) تعزيز تبادل أفضل الممارسات عبر الحدود من خلال التمويل الهادف وكذلك شبكات الممارسين ومواد التوجيه؛ (2) إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة من المستوى المحلي والقطاع الخاص على حد سواء. وباستخدام نهج مشترك قائم على الشبكات، تنشئ خطة العمل منتديات شتى تهدف إلى تحقيق تبادل منهجي ومنظم للمعلومات وتبادل أفضل الممارسات لحماية الأماكن العامة.

- منتدى الاتحاد الأوروبي بشأن حماية الأماكن العامة

تجتمع المفوضية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بانتظام، استنادا إلى خطة العمل لعام 2017، لمناقشة حماية الأماكن العامة. ويتكون منتدى الاتحاد الأوروبي من مجموعتين فرعيتين: (1) منتدى المشغلين، الذي يجمع بين السلطات العامة والمشغلين من القطاع الخاص؛ و (2) منتدى الممارسين، الذي يجمع أفراد دوائر إنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي[22].

- الشراكة من أجل الأمن في الأماكن العامة في إطار الخطة الحضرية للاتحاد الأوروبي[23] وخطة عمله

واستنادا إلى إدراك أن الجهات المحلية موجودة في الخطوط الأمامية لتجعل الأماكن العامة أكثر أمنا، تستعين الشراكة بالمفوضية للتعاون مع المدن والمناطق من أجل التخطيط والتصميم الحضريين لإيجاد مدن أكثر أمانا، وتكنولوجيات المدن الذكية والآمنة، وإدارة الأمن، وتقاسم الأماكن العامة[24].

22 يشمل أعضاء منتدى الممارسين: إيربول (AIRPOL) (وهي شبكة من وحدات الشرطة وحرس الحدود العاملة في مجال مكافحة الجريمة في قطاع الطيران الأوروبي)، وريلبول (RAILPOL) (وهي شبكة مسؤولة عن العمل الشرطي في السكك الحديدية الأوروبية)، وإنليتس (ENLETS) (وهي شبكة خدمات تكنولوجية أوروبية لإنفاذ القانون)، وأطلس (ATLAS) (وهي شبكة وحدات تدخل خاصة تابعة للشرطة الأوروبية)، وشبكة الأمن العالية المخاطر (وهي وحدات جيش وشرطة تحمي الأماكن العامة، والبنى التحتية الحيوية، والمواقع عالية المخاطر)، والفريق العامل المعني بالكشف عن المتفجرات باستخدام الكلاب.

23 تعالج الخطة الحضرية للاتحاد الأوروبي (European Union 2016)، التي أُطلقت في عام 2016، المشاكل التي تواجه المدن وذلك من خلال إقامة شراكات بين المفوضية ومنظمات الاتحاد الأوروبي والحكومات الوطنية والسلطات المحلية وأصحاب المصلحة مثل المنظمات غير الحكومية. وأولئك يضعون معا خطط عمل من أجل التشجيع على تنفيذ السياسات والتشريعات والصكوك القائمة على نحو أكثر فعالية؛ وتحسين برامج التمويل؛ وتبادل المعرفة (البيانات والدراسات والممارسات الجيدة).

24 انظر https://futurium.ec.europa.eu/en/urban-agenda/security-public-spaces

الأداة 1

مؤشر المدن الآمنة 2019 – وحدة الاستخبارات التابعة لمجموعة الإيكونوميست

https://safecities.economist.com/wp-content/uploads/2019/08/Aug-5-ENG-NEC-Safe-Cities-2019-270x210-19-screen.pdf

يصنف مؤشر المدن الآمنة (طبعة عام 2019) 60 مدينة حسب 57 مؤشرا تغطي الأمن الرقمي، والأمن الصحي، وأمن البنية التحتية، والأمن الشخصي. وتُعطى درجة تقييمية لكل مدينة على نطاق أداء المدخلات والمخرجات داخل هذه المجالات الأربعة وعبرها. ويمكن استخدام المؤشر كأداة من جانب أصحاب المصلحة في المؤسسات كخط أساس لفهم ومقارنة مستويات الضعف والثغرات المتصلة بالأمن التي تحتاج كل مدينة إلى سدها، وذلك من خلال تقديم لمحة عامة عن الاتجاهات في إدارة المدن عبر مجموعة من العواصم. والتكرار المنتظم للمؤشر هو أداة مفيدة لقياس التقدم بمرور الوقت.

وتشمل النتائج الموضوعية الرئيسية من طبعة عام 2019 ما يلي:

- أمان المدن غير قابل للتجزئة، على الرغم من وجود عناصر كثيرة فيه. وفي حين أن مختلف أنواع الأمن التي يغطيها المؤشر تتطلب تدخلات متميزة، فإن الأداء في كل من الركائز يرتبط ارتباطا وثيقا بالأداء في كل ركيزة أخرى. وباختصار، يكون أداء المدن عادة جيدا أو متوسطا أو سيئا عبر كل ركيزة أمنية لا بسبب تحقيق نتائج جيدة في واحدة والتخلف في غيرها. ويتسق ذلك مع تعليقات الخبراء التي تفيد بأن أنواعا مختلفة من الأمان متشابكة تماما وتدعم بعضها بعضا، ولا تمثل مجالات متميزة بوضوح.
- الشفافية مهمة بقدر أهمية الثروة للأمن الحضري. فمستويات الشفافية في المدن، مقيسة بمقياس البنك الدولي للسيطرة على الفساد، ترتبط ارتباطا وثيقا بدرجات المؤشر بقدر ارتباط الدخل بتلك الدرجات. والشفافية والمساءلة عنصران أساسيان في كل ركن من أركان الأمن الحضري، بدءا من بناء جسور أكثر أمانا إلى تنمية الثقة اللازمة لأصحاب المصلحة ذوي الصلة لتبادل المعلومات.

3-1-1 واضعو السياسات (على الصعيد الوطني)

يتمثل الدور الشامل لواضعي السياسات على الصعيد الوطني في إنشاء إطار تنظيمي ومالي وبرنامجي يتسق مع الالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بحيث تتزامن أعمال جميع أصحاب المصلحة الذين يضطلعون بمسؤوليات تجاه تحقيق القدرة الحضرية على الصمود ويكونون في أفضل وضع يمكّنهم من أن يكون لهم تأثير.

وتتمثل إحدى المهام الرئيسية لواضعي السياسات في تحديد تقسيم المسؤوليات داخل مختلف مستويات الحكومات لمنع الأعمال الإرهابية ضد المواقع الحضرية الضعيفة والتعامل معها[25]. ويتلاءم هذا التصميم مع الاختيارات الأوسع نطاقا – المحملة سياسيا في كثير من الأحيان – التي يتعين اتخاذها بشأن درجة اللامركزية

25 الاستثناءات هي الدول – المدن مثل سنغافورة، حيث تتداخل حماية الأمن الحضري والأمن القومي.

في وظائف الدولة. وأيا كان الحل المعتمد فيما يتعلق بالتوزيع الرأسي للوظائف المتصلة بالأمن، لا بد من وضع إطار مؤسسي واضح يحدد أدوار ومسؤوليات كل مستوى من مستويات الحكومة. وفي الممارسة، تنشأ سياسات فعالة للأمن الحضري من مزيج من مشاركة الحكومات المركزية والمحلية فضلا عن مشاركة المجتمعات المحلية في عملية صنع القرار.

وينبغي أيضا أن تنظر القرارات المتعلقة بإسناد المهام المتصلة بالأمن على مختلف مستويات الحكومة في دور أجهزة إنفاذ القانون، بما في ذلك ما إذا كان ينبغي تنظيم هذه الأجهزة محليا أو وطنيا (انظر القسم 3-1-3). فتبعا للنموذج المختار، قد تتغير طبيعة العمل الشرطي نفسها وتخلق أنواعا متميزة من العلاقات بين أجهزة إنفاذ القانون ومجتمعات المدن (انظر الإطار 7).

وأيضا، بما أن الأماكن الحضرية تخضع في كثير من الأحيان لأشكال مختلفة من الترتيبات الأمنية الخاصة[26]، يجب على الأجهزة الحكومية أن تضمن إفضاء هذه الترتيبات إلى زيادة مستويات الأمن بطرق لا تسبب احتكاكا مع إجراءات إنفاذ القانون. ولا يضمن التنظيم الفعال لشركات الأمن الخاصة المعايير المهنية الأساسية لموظفيها فحسب، بل يضمن أيضا التعاون والوضوح في علاقتهم بالشرطة.

الدراسة الإفرادية 1

مبادرة أمن المناطق الحضرية، الولايات المتحدة الأمريكية

يعمل برنامج مبادرة أمن المناطق الحضرية، تحت سلطة الوكالة الاتحادية لإدارة الطوارئ في الولايات المتحدة، كآلية تمويل لدعم المناطق الحضرية المعرّضة لتهديد شديد وذات الكثافة الحضرية العالية في الجهود الرامية إلى بناء القدرات اللازمة لمنع الأعمال الإرهابية والحماية منها، والتخفيف من حدتها والتصدي لها والتعافي منها. وبما أن كثرة من القدرات التي تدعم التأهب للإرهاب تدعم في الوقت نفسه الاستعداد لمواجهة أخطار أخرى، فإنها يجب أن تثبت، لكي تصبح مقدمة طلبات مؤهلة، نوعية الاستخدام المزدوج لأي أنشطة منفذة لا تركز صراحة على التأهب للإرهاب.

وعند صياغة الطلبات، تشجع الجهات المحتمل حصولها على منح على النظر في المجالات الوطنية المحددة للتحسين، بما في ذلك: (1) المشاريع التي تتصدى للتهديدات الناشئة، بما في ذلك الأمن السيبراني؛ (2) المشاريع التي تمكّن من التشغيل المستمر لوظائف مؤسسات الأعمال ووظائف الحكومة الهامة – بما في ذلك تلك الضرورية لصحة الإنسان والسلامة و/أو الأمن الاقتصادي.

المصدر: https://www.homelandsecuritygrants.info/GrantDetails.aspx?gid=17162.

26 على سبيل المثال، غالبا ما تعتمد مراكز التسوق على حراس أمن خاصين بها يتألفون من ضباط شرطة خارج أوقات عملهم.

الدراسة الإفرادية 2

المرصد الوطني لسياسة المدن، فرنسا

تأسس المرصد الوطني لسياسة المدن في عام 2014 بموجب قانون تخطيط المدن والتماسك الحضري، وهو أداة على مستوى وطني لمساعدة صناع القرار المحليين في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن القضايا الحضرية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالأمن مثل إدارة أنماط التطرف. ويتألف المرصد من 53 عضوا معينا بموجب مرسوم، من واضعي السياسات على مستوى المدينة، والحكومة الوطنية، والمشغلين العموميين، والخبراء، والمسؤولين المنتخبين. وتشمل مهام المرصد ما يلي:

- تحليل وضع سكان الأحياء ذات الأولوية؛
- قياس تطور أوجه عدم المساواة والفجوات الإنمائية داخل التكتل الحضري؛
- تحليل عدم المساواة بين الجنسين ووضع المرأة داخل المدينة؛
- المساهمة في إجراء تقييم مستقل لتنفيذ السياسات التي تعود بالنفع على الأحياء ذات الأولوية؛
- تقييم التقدم المحرز من حيث مشاركة سكان الحضر في هيئات صنع القرار المحلية؛
- وضع منهجية وطنية وتقديم الدعم لهياكل التقييم المحلية؛
- تحليل قضايا التمييز بين الجنسين وانعدام المساواة في الأحياء ذات الأولوية؛
- تقديم تقرير سنوي إلى الحكومة والبرلمان عن تطوير الأحياء ذات الأولوية.

المصدر: http://www.onpv.fr/theme/securite-tranquilite-publiques.

الأداة 2

تأمين المدن العالمية: أفضل الممارسات، والابتكار، والمسار إلى الأمام - مبادرة المدن العالمية، 2017

(https://www.brookings.edu/research/securing-global-cities-2/)

يُقصد بهذه الأداة أن تكون بمثابة تجميع مدمج لأفضل الممارسات الحديثة من جميع أنحاء العالم بشأن كيفية أن تصبح المدن أكثر أمانا. وتدور الأمثلة المصوّرة حول لبنات مفاهيمية تقابل الإجراءات الموصى بها على نطاق واسع الموجهة إلى أصحاب المصلحة المسؤولين عن الأمن الحضري:

- مواصلة صقل العمل الشرطي المجتمعي
- تحطيم القنوات المنعزلة
- وضع استراتيجيات واضحة لمكافحة الجريمة المنظمة

- استغلال الفرص الجديدة المتاحة من التكنولوجيا
- تعزيز التماسك الاجتماعي
- الاستعداد للأحداث "غير المتوقعة"
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وتهدف مبادرة المدن العالمية، التي أطلقت في عام 2011 كمشروع مشترك بين معهد بروكنغز ومصرف جي بي مورغان تشيس، إلى تعزيز الروابط الاقتصادية الدولية والقدرة التنافسية لمناطق المدن من خلال البحوث والمشاريع الإيضاحية والدعم الاستشاري والتواصل بين الأقران.

الأداة 3

الممارسات الجيدة لدعم حماية الأماكن العامة - وثيقة عمل موظفي المفوضية الأوروبية، 2019

(https://ec.europa.eu/home-affairs/system/files/2019-03/20190320_swd-2019-140-security-union-update-18_en.pdf)

الممارسات الجيدة الواردة في وثيقة عمل الموظفين هذه هي تدابير يمكن للمشغلين والسلطات العامة المعنية بحماية الأماكن العامة تنفيذها لتعزيز الأمن الحضري. ومصدر المعلومات هو منتدى المشغلين العامين والخاصين التابع للاتحاد الأوروبي (انظر الإطار 4)، الذي يضم السلطات العامة والمشغلين الخاصين من مختلف القطاعات مثل النقل العام، والمناسبات الجماهيرية، والضيافة، والتجارة.

والممارسات الجيدة مجمّعة في الفئات التالية: التقييم والتخطيط؛ والتوعية والتدريب؛ والحماية المادية؛ والتعاون.

الأداة 4

الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي - مجلس أوروبا، 1985

(https://rm.coe.int/168007a088)

يحدد هذا الميثاق مخططا قانونيا شاملا يوجه السلطات الوطنية في نقل المسؤوليات إلى المستويات المحلية للحكومة، بما في ذلك بشأن المسائل الأمنية. وفي حين أن الميثاق صك قانوني من صكوك مجلس أوروبا[27] من الناحية الفنية، فإنه يقدم نموذجا مفيدا لجهود تحقيق اللامركزية التي تبذلها بلدان غير أعضاء في مجلس أوروبا أيضا.

ويشترط الميثاق أن تعترف أطرافه بمبدأ "الحكم الذاتي" المحلي في التشريعات المحلية، وفي الدستور حيثما كان ذلك عمليا (المادة 2). ويُفهم مفهوم "الحكم الذاتي" على أنه حق السلطات المحلية، في حدود القانون، في تنظيم وإدارة جانب كبير من الشؤون العامة في إطار مسؤوليتها وبما يحقق مصلحة السكان المحليين، وقدرتها على القيام بذلك (المادة 3).

والمبدأ الأساسي الذي يقوم عليه الميثاق هو أن المسؤوليات العامة ينبغي أن تمارسها عموما، حيثما أمكن، السلطات الأقرب إلى المواطنين (المادة 4-3). كما يُسلم بأنه سيكون من المستحيل بالنسبة للكيانات المحلية أن تؤدي واجباتها دون توافر موارد مالية كافية. وهو، في هذا الصدد، ينص على أن تعهد السياسات الاقتصادية الوطنية إلى السلطات المحلية بالموارد المالية الكافية. وينبغي أن تكون هذه الموارد متناسبة مع المسؤوليات المنصوص عليها في القانون (المادة 9).

3-1-2 السلطات البلدية

تختلف الصلاحيات المؤسسية للسلطات البلدية في المسائل الأمنية اختلافا كبيرا تبعا لتقسيم كل بلد للمسؤوليات بين مختلف مستويات حكومته. ومع ذلك، يجري الاعتراف باطراد بمركزية هيئات الإدارة المحلية في هذا المجال وتعزيزها في عدد متزايد من المبادرات الدولية[28].

ويتعين على السلطات البلدية، بوصفها مستوى الحكومة الأقرب إلى الحياة اليومية للمواطنين، أن تحشد مجموعة متنوعة من الخدمات[29] والأدوات المحلية التي تهدف، على وجه الخصوص، إلى: (1) إدماج الاعتبارات الأمنية المراعية للاعتبارات الجنسانية في خطط التنمية الحضرية؛ (2) ضمان أن يملك السكان ومؤسسات الأعمال زمام الهدف العام المتمثل في تحقيق القدرة الحضرية على الصمود، بما في ذلك عن طريق إتاحة فرص للتشاور بشأن المشاريع الكبرى والأمن والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان؛ (3) تحديد الأهداف المحلية الضعيفة والقيام، بالتعاون مع أجهزة إنفاذ القانون، بتقييم التهديدات الأمنية التي تتعرض لها؛ (4) القيام، ضمن حدود

27 صدقت على الميثاق جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا البالغ عددها 46.

28 من بين هذه المبادرات: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة الأمم المتحدة الحضرية الجديدة، والعديد من البرامج التي يرعاها الاتحاد الأوروبي وتتناول حماية الأماكن العامة (انظر الإطار 4)، ومؤتمر السلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس أوروبا (انظر الإطار 5).

29 من بين هذه الخدمات وكلاء الأماكن العامة (مثلا، وسطاء الشوارع، والحراس الحضريين، والوكلاء، وغيرهم)، والحماية المدنية، وخدمات الأمن الحضري أو منع الجريمة، وخدمات التخطيط والتصميم الحضريين، والشرطة البلدية، وخدمات التنقل في مجال النقل، وخدمات السياحة/الثقافة/الشباب. وينبغي تنسيق أعمالها مع خدمات أخرى خارج البلدية مثل: الأمن الخاص، ومشغلي السياحة، ومشغلي أماكن وقوف السيارات، والخدمات الصحية، وفرق الإطفاء، وشركات النقل، ومنظمي المناسبات، والتجارة المحلية.

الإسنادات التنظيمية، بتوفير المعايير والحوافز والرقابة لضمان حماية المشغلين المحليين لمواقعهم بشكل كاف؛ (5) ضمان إدراك السكان ومؤسسات الأعمال لطبيعة الإرهاب وتهديداته مع الحد من الذعر والفوضى في حالة حدوث أزمات ونزع فتيل التوترات الاجتماعية (مثلا العرقية والإثنية)؛ (6) إعداد خطة لإدارة الأزمات مدعومة بأدوات الاتصال المناسبة.

وحتى عندما لا يعهد إلى السلطات البلدية بأي ولايات مباشرة في مجال مكافحة الإرهاب، لا يمكن أن تكون هناك مبالغة في تقدير مساهمتها غير المباشرة في هذا الميدان. فلدى هيئات الحكم المحلية، استنادا إلى دورها في إنشاء الخدمات الاجتماعية لسكان الحضر وتعديلها وتقديمها[30]، عدد من الوسائل المتاحة تحت تصرفها لمعالجة بعض عوامل الخطر الرئيسية التي تساعد عادة على نشوء بيئة معرضة للإرهابيين. وحتى السياسات التي قد تبدو غير مرتبطة بالجهود الأمنية الشاملة – مثل الحد من الاختناقات المرورية في المناطق الحضرية المزدحمة – لا تتعلق فقط بتحسين نوعية الهواء أو توفير وقت ثمين للركاب؛ بل تتعلق أيضا بالحد من فرص شن هجمات أو ضمان قدرة المسعفين في حالات الطوارئ على التدخل بسرعة أكبر في موقع هجوم إرهابي مستمر. وبوجه عام، يؤدي التعاون السليم مع الأماكن الحضرية من خلال التدخلات الروتينية – بدءا من جمع القمامة إلى إضاءة الشوارع – دورا مهما في توفير الأمن وتصوره.

الإطار 5

الإرهاب الحضري: عمل مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية – مجلس أوروبا

هذا المؤتمر هو مؤسسة مجلس أوروبا المسؤولة عن تعزيز الحوار السياسي بين الحكومات الوطنية والسلطات المحلية والإقليمية داخل الدول الأعضاء في المنظمة البالغ عددها 47 دولة. وكثيرا ما يتناول المؤتمر قضايا الأمن الحضري والدور الذي يمكن أن تؤديه السلطات المحلية ضد الإرهاب في المناطق الحضرية. ويتوخى القرار 159 الصادر في عام 2003[31]، على وجه الخصوص، المهام الرئيسية التالية للسلطات المحلية في هذا المجال:

أ – وضع سياسات قوية وواضحة من أجل: '1' تعزيز التماسك الاجتماعي والقضاء على الاستبعاد الاجتماعي؛ '2' تشجيع التسامح من خلال البرامج التعليمية والثقافية؛ '3' ضمان احترام التنوع الثقافي والتعايش السلمي بين مختلف الثقافات والأقليات والطوائف؛ '4' منع العزل السكني أو التعليمي؛

ب – السعي إلى معالجة المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لدى سكانها بطريقة منصفة وضمان الوصول العادل والمتكافئ إلى المرافق العامة وفرص التعليم والعمل؛

ج – تشجيع وتعزيز الحوار المنتظم بين مختلف الأديان، وبعبارة أخرى بين قادتها ومؤسساتها وطوائفها، وضمان وجود أحوال متساوية لممارسة كل دين، والحرص في هذا السياق على تذكُّر مناقشات جلسة الاستماع بشأن الحوار بين الثقافات والأديان التي عقدت خلال دورة الربيع لغرفة السلطات المحلية؛

30 تبعا للسياق، قد تنبع هذه الخدمات من سياسات الإسكان والنقل والعمالة المصممة محليا، بما في ذلك السياسات الرامية إلى تنشيط الأحياء المتضررة من حرمان مركّز واستهداف الشباب المعرضين للخطر.

31 انظر https://rm.coe.int/1680719301.

د – البقاء في حالة يقظة، والقيام، على وجه الخصوص، باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية الناس في الأماكن التي يتجمعون فيها، والقيام، في شراكة مع الوكالات المتخصصة والحكومات، بحماية المنشآت المدنية والصناعية والنووية الرئيسية؛

ه – إطلاع الجمهور بشكل كامل على جميع التهديدات والمخاطر، وتدابير الطوارئ المخطط لها، وما يليها من إدارة للأزمات، باستخدام أحدث تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك الإنترنت؛

و – اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان تنسيق خدمات الطوارئ مع ضمان: '1' تحديد التسلسل القيادي والمساءلة والمسؤوليات بوضوح؛ '2' وجود إمدادات احتياطية من الخدمات الأساسية والاتصالات والبنية التحتية يمكن استخدامها في حالة حدوث أزمة؛ '3' التنظيم المسبق لتدريبات كافية وعمليات محاكاة للاستجابة.

وقد جُمعت كافة النصوص التي اعتمدها المؤتمر فيما يتعلق بالأمن الحضري ومنع التطرف في دليل مرجعي متاح على: https://rm.coe.int/16807197ff

الأداة 5

المبادئ التوجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً – موئل الأمم المتحدة، 2012

(https://unhabitat.org/united-nations-system-wide-guidelines-on-safer-cities-and-human-settlements)

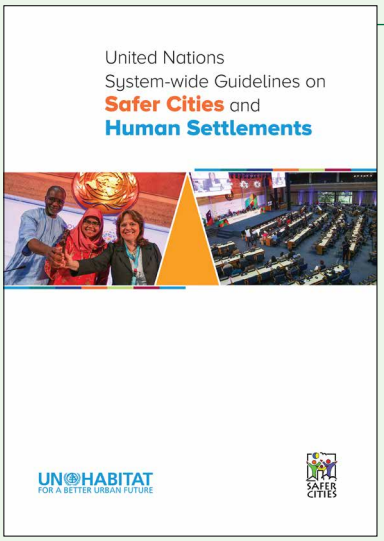

هذه المبادئ التوجيهية، المستندة إلى الخبرة التي جمعت من سنوات العمل الذي تم القيام به في إطار برنامج المدن الأكثر أمانا التابع لموئل الأمم المتحدة (انظر الإطار 3)، هي نتاج عملية متعددة الخطوات شاركت فيها جهات من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة وشركاء خارجيون. وهي تسعى إلى تعزيز دور المدن والحكومات المحلية في قيادة تحسينات قابلة للقياس، وتسلط الضوء على الكيفية التي يشكل بها الفصل العنصري وعدم المساواة الاقتصادية وعدم المساواة بين الجنسين وفقدان التماسك الاجتماعي الإيجابي العوامل المحركة الرئيسية لارتفاع معدلات الجريمة والعنف.

الأداة 6

100 ممارسة واعدة بشأن المدن الآمنة: تجميع ممارسات السلامة الحضرية - الشبكة العالمية للمدن الأكثر أمانا، 2014

http://www.mercops.org/Vigentes/64.%20100_Promising_practices_safer_cities.pdf)

يسعى هذا التقرير إلى تقديم أفكار وممارسات جديدة، وأحيانا خارجة عن المألوف، لمساعدة واضعي السياسات المعنيين بقضايا الأمن الحضري. و "ممارسات السلامة" المبيّنة مدرجة في المجموعات التالية: الشباب، ونوع الجنس، والتنمية الحضرية، وتعبئة المجتمع المحلي، والعمل الشرطي، والأمن، والحوكمة.

3-1-2-1 التخطيط الحضري

لدى البلديات ترسانة هامة من الأدوات لتفادي وجود اتجاه متزايد للهجمات الإرهابية، وللسيطرة على الأضرار في حالة حدوث أزمة، ولتيسير التعافي. وهناك أداة رئيسية تدور حول مفهوم منع الجريمة من خلال التصميم البيئي (CPTED). ويفترض هذا المفهوم أن تحقيق الأمن يعتمد على الإجراءات المنسقة من قِبَل المعماريين والمصممين الحضريين والمهندسين والمخططين الحضريين والمخططين الاجتماعيين وغيرهم في عملية تصميم وإقامة المباني والأماكن العامة بشكل عام.

ويمكن السعي إلى تحقيق الأمن حسب التصميم باعتماد مزيج من نهجين. ويعتمد النهج الأول على تدابير أمنية "مادية" لحماية المواقع الحضرية الضعيفة. فمن خلال استخدام أدوات مثل الحواجز العمودية والبوابات وأجهزة الكشف عن المعادن وكاميرات المراقبة التي تعمل بالاقتران مع العمل الشرطي المدجج بالسلاح والظاهر، يتم تعزيز أمن الموقع من خلال إيجاد وسائل ردع واضحة وفرْز عمليات الوصول إلى المواقع. ومن الأمثلة النموذجية على هذا النهج "الطوق الفولاذي" في لندن[32].

ويعكس النهج الثاني الرأي السائد الذي مفاده أن مخططي البلديات ينبغي أن يدرجوا تدابير أمنية فعالة في مشاريع التنمية الحضرية دون جعلها ملحوظة. وفي السنوات الأخيرة، سعت المراكز الحضرية بشكل متزايد إلى تمويه السمات الأمنية من خلال إدراجها بمهارة وتمويه في مشهد المدينة. وفي كثير من الحالات، يتمثل الهدف في إيجاد مسافات توقف كافية قبل الوصول إلى بعض المباني أو المواقع للحد من احتمال وقوع هجمات تنقلها مركبات على أماكن مزدحمة وللحد من تأثيرها[33].

ولكل من النهجين إيجابيات وسلبيات وقد تتأثر القرارات بشأن أي نهج منهما ينبغي اعتماده بمعوقات موضوعية. فعلى سبيل المثال، قد يكون تنفيذ التدابير الأمنية المموهة صعبا من الناحية التقنية أو مكلفا للغاية. كما أن الكشف عن تهديد إرهابي وشيك قد يجبر البلدية على اختيار تدابير قد لا تكون مغرية من الناحية الجمالية ولكن يمكن وضعها

32 يشير تعبير "الطوق الفولاذي" إلى مجموعة تدابير الأمن والمراقبة التي نفذت تدريجيا منذ التسعينيات لحماية مدينة لندن، المملكة المتحدة، من الهجمات الإرهابية. ويعتمد هذا النهج على تدابير مثل الحد من نقاط الوصول المتاحة، واستخدام نقاط التفتيش المتحركة والثابتة التابعة للشرطة، وتعزيز حواف الطرق لمنع السيارات والشاحنات من الخروج عن المسار الصحيح، والتكنولوجيات المتقدمة بما في ذلك الدوائر التلفزيونية المغلقة والتعرف الآلي على لوحات الأرقام.

33 من الأمثلة على السمات غير الاقتحامية المقاعد المصلدة، وأعمدة الإنارة، وصناديق القمامة، وأواني النباتات، وغيرها من العناصر التي توفر وظيفة التخفيف من المركبات المعادية. كما أن الانحناءات الصغيرة أو المنعطفات في الطريق بالقرب من المواقع المزدحمة مفيدة للحد من سرعة المركبات. كما تتعامل المدن مع الجماعات الفنية والثقافية المحلية لتزيين الأشياء الأمنية غير السارة جماليا بالأعمال الفنية.

بأسرع ما يمكن. وفي معظم الحالات، يرجح أن تلجأ البلديات إلى مزيج من مجموعتي التدابير على أساس تقييم مستويات التهديد، وتوافر الميزانية، والقيود الجغرافية للموقع الذي يتعين تأمينه. وتفضيل نهج على الآخر يتوقف جزئيا على "الرسالة" التي تريد السلطات البلدية إرسالها. ومن الواضح أن الاتجاه الحالي هو تفضيل التدابير الناعمة التي تهدف إلى التأكيد على الطابع المفتوح للمراكز الحضرية وإمكانية الوصول إليها والحفاظ على مشاهدة المعالم السياحية الممتعة. ومع ذلك، لا يمكن استبعاد اختيار تدابير أمنية مرئية في بعض الحالات لنقل الانطباع البصري بأن المكان تحت الحماية ولطمأنة السكان[34].

وأيا كان النهج الأمني المتبع، من الأهمية بمكان أن يشرك المخططون الحضريون أجهزة إنفاذ القانون منذ المراحل الأولى من مشاريع التنمية الحضرية. ومن الأهمية بمكان أيضا ضمان استنارة التصاميم بتقييمات موثوقة لمشهد التهديدات ونوايا وقدرات الجماعات الإرهابية التي قد تعمل داخل المركز الحضري الذي يكون قيد النظر. ولا يمكن اعتبار تنفيذ مفاهيم الأمن حسب التصميم إلا عملية متعددة التخصصات تعتمد على مشورة خبراء التخفيف من مخاطر الإرهاب.

الإطار 6
الاستفادة من الطوارئ المناخية والصحية لجعل المدن أكثر أمانا

قد تغيّر جائحة كوفيد-19 بشكل جذري، بين عواقبها الأخرى، الطريقة التي ستستخدم بها المناطق الحضرية والمرافق ذات الصلة في السنوات المقبلة. فعلى سبيل المثال، بقدر ما ستظل ترتيبات العمل عن بعد قائمة بعد انتهاء حالة الطوارئ الصحية، قد تحتاج أحياء المدن التي صُممت لاستضافة مكاتب الشركات والأعمال الداعمة لها[35] إلى إيجاد استخدامات جديدة. وقد يتعين تعديل أنماط حركة المرور وشبكات طرق النقل نتيجة لذلك. وقد تتطلب المدن بعد الجائحة تدخلات جذرية إضافة إلى تلك التي تحفز عليها الحاجة إلى جعل المدن أكثر ملاءمة للبيئة وأقدر على الصمود في مواجهة المناخ. ويشرك العامل المحرك الإيكولوجي البلديات بالفعل في تصميم وتنفيذ تدخلات حضرية شتى، بدءا من تعزيز المساحات الخضراء إلى إنشاء مسارات لركوب الدراجات وتوفير العزل الحراري للمباني العامة.

وينبغي للمخططين الحضريين أن يعالجوا الأزمات المناخية والصحية الحالية أيضا كفرصة غير مسبوقة لتجديد المناظر الطبيعية في المدن بسمات أمنية مدمجة قوية.

والسياسات الصحية والبيئية في القرن الحادي والعشرين مع الحوافز وفرص التمويل المرتبطة بها لا يُنظر ولا ينبغي أن يُنظر إليها على أنها أدوات لمكافحة الإرهاب، ولكن يمكن بالتأكيد أن تصبح حليفة في الجهود الجارية لجعل المدن أكثر أمانا.

34 استنادا إلى بيانات مستمدة من التجربة جُمعت في الدانمرك، يطعن بعض الباحثين في فكرة أن التدابير الأمنية المرئية لها تأثير مخيف على سكان الحضر. فهم يرون، بدلا من ذلك، أن هذه التدابير قد تجعل الناس يشعرون بقدر أكبر من الأمان. (Monaghan & McIlhatton 2020، الصفحة 742).

35 تشير تقديرات دراسة حديثة أجراها المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية إلى أن 20 في المائة من أيام العمل في الولايات المتحدة سيتم توفيرها عن بُعد عقب انتهاء الجائحة، وهي نسبة أقل من النسبة البالغة 50 في المائة خلال الجائحة، ولكنها أعلى بكثير من النسبة البالغة 5 في المائة قبل الجائحة (Barrero, Bloom & Davis 2021).

الدراسة الإفرادية 3

التخطيط الأمني يلتقي الجماليات في كارديف، المملكة المتحدة

Cardiff Council
www .cardiff.gov.uk

في عام 2009، بدأ مجلس مدينة كارديف خططا من أجل مخطّط تطوير رئيسي للمساعدة على تعزيز مرافق التسوق والسياحة في وسط المدينة. وتماشيا مع الاستراتيجية الوطنية لتشجيع المخططين والمصممين الحضريين على دمج سمات مكافحة الإرهاب في المشاريع المخططة للمواقع الضعيفة والمزدحمة والبارزة، ركّز فريق التخطيط والتصميم في مجلس مدينة كارديف على كيفية دمج الأمن في جهود التجديد الجارية.

وإضافة إلى ثماني عشرة آنية للنباتات سعة كل منها 50 لترا، شمل أثاث الشوارع الآخر مقاعد من نوع الدكك مصنوعة من مواد قوية ومعمّرة تمتثل لمعايير الجودة الوطنية مع تناسبها مع المناظر الطبيعية المحيطة بالمدينة.

المصدر: GCDN, 2018، الصفحة 14.

الدراسة الإفرادية 4

تحويل حواجز مكافحة الإرهاب إلى قطع فنية: ميلانو وباليرمو، إيطاليا

في عام 2017، وبسبب التحذيرات المتكررة من تنظيم داعش بأن إيطاليا على قائمة البلدان التي سيضربها، عززت المواقع الحضرية الرئيسية في البلد الإجراءات الأمنية في المناطق المزدحمة. ومع ذلك، أثار بناء حواجز خرسانية في العديد من الأماكن السياحية الشهيرة رد فعل عاما ونقاشا بشأن كيفية الموازنة بين الاعتبارات الأمنية والحاجة إلى الحفاظ على إمكانية الوصول إلى المواقع والسمات الجمالية.

وفي ميلانو، كان الأمن الوقائي قد عُزز في البداية في أواخر عام 2016 في أعقاب حادث إطلاق النار في المدينة على المشتبه فيه الرئيسي في الهجوم الذي شُن على سوق برلين بواسطة مركبة. وبعد الحادث، عملت البلدية والفنانون المحليون معا لتخفيف المظهر العسكري للحواجز الخرسانية القائمة من خلال طلائها. وقد بدأت المبادرة في الميدان المركزي بالمدينة (بيازا ديل دومو) وانتشرت في جميع أنحاء الأراضي الحضرية في محاولة لتحويل حواجز مكافحة الإرهاب إلى قطع من فن الشارع .

وكذلك، في باليرمو، في أعقاب التدخلات الأمنية الوقائية التي تم اتخاذها، دعت سلطات المدينة الرسامين والنحاتين والمصممين إلى تغطية الكتل الخرسانية التي أقيمت في أعقاب هجوم برشلونة الإرهابي في لاس رامبلاس عام 2017 بأعمال فنية.

المصدر: GCDN, 2018، الصفحتان 19 و 20.

الأداة 7

منع الجريمة من خلال التصميم البيئي: مبادئ توجيهية لكوينزلاند - حكومة كوينزلاند، أستراليا، 2007

(https://www.police.qld.gov.au/safety-and-preventing-crime/safety-in-public-spaces)

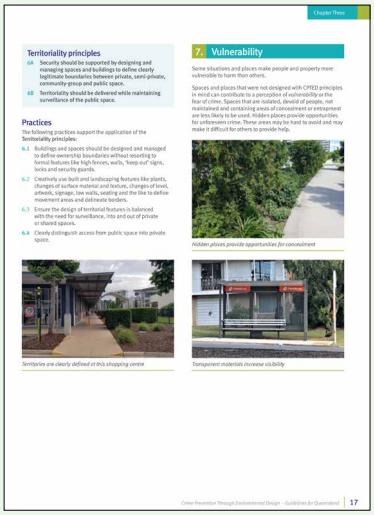

في حين أن هذه المبادئ التوجيهية مصممة من أجل المناطق الحضرية في كوينزلاند، فإنها يمكن أن تستخدم كمخطط من قبل المخططين الحضريين في سياقات حضرية أخرى لأنها تشجع المجالس المحلية على دمج مبادئ منع الجريمة من خلال التصميم البيئي في تخطيط التنمية وتصميمها وإدارتها. وتتناول المبادئ التوجيهية ستة مبادئ رئيسية هي: المراقبة، والوضوح، والإقليمية، والملكية، والإدارة، والضعف. ويُنظر في هذه المبادئ عند تطبيقها على بيئات حضرية محددة، ولا سيما: تصميم الأحياء والدوائر، والمباني، والمجال العام، والمراكز، وخدمات المشاة وراكبي الدراجات، وغيرها من المجالات.

الأداة 8

ما وراء الحواجز الخرسانية: الابتكار في الأثاث الحضري والأمن في الأماكن العامة - الشبكة العالمية للأحياء الثقافية

(https://gcdn.net/wp-content/uploads/2018/01/GCDN-Urban-Furniture-Study-A4-FINAL-highres_web.pdf)

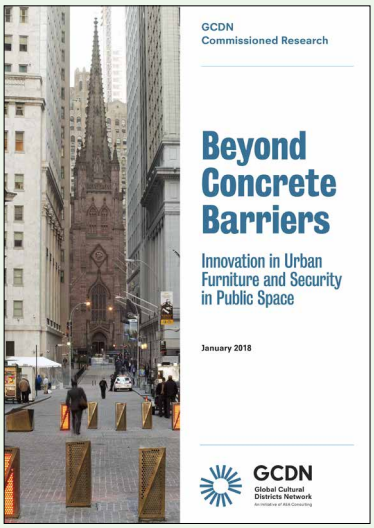

يكشف هذا التقرير عن العديد من الممارسات الجيدة بشأن كيفية استخدام أثاث الشوارع الذي يُقصد به خدمة أغراض السلامة والأماكن العامة على النحو الأكثر فعالية. وهو يناقش كيفية عمل الأثاث ذي الصلة في الموقع، وعملية التصميم، والدروس المستفادة منذ إقامة ذلك الأثاث. كما يقدم سردا موجزا لكيفية خدمته للغرض منه من منظور المستخدمين.

وتبيّن الوثيقة مواصفات تقنية وتحاول تقديم أمثلة على المشاريع الإبداعية/المبتكرة التي تبدو ممتعة من الناحية الجمالية وتدخلية بدرجة قليلة دون المساس بجبهة الأمن. وتُفحص كل قطعة من القطع أو المشاريع العشرين المبيّنة من حيث خصائصها التقنية وتُقارن بمعايير محددة للمساعدة على قياس فعاليتها.

Furniture /device

Giove — Protective Planter

The Bellitalia PAS rated Large Giove Protective Planter provides an elegant solution for security in the public realm with the additional benefit of adding greenery to the space.

Image courtesy of Marshalls

3-2-1-2 التوعية المجتمعية والخدمات الاجتماعية

في عام 2016، التزم الموقعون على الخطة الحضرية الجديدة للأمم المتحدة بـ"إدماج تدابير شاملة للسلامة الحضرية ومنع الجريمة والعنف، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب. وستشرك هذه التدابير، عند الاقتضاء، المجتمعات المحلية والجهات غير الحكومية ذات الصلة في وضع الاستراتيجيات والمبادرات الحضرية، بما في ذلك مراعاة الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، فضلاً عن الضعف والعوامل الثقافية، في وضع سياسات تتعلق بالأمن العام ومنع الجريمة والعنف، بما في ذلك عن طريق منع ومكافحة وصم جماعات معينة بأنها تشكل بطبيعتها تهديدات أمنية أكبر". (موئل الأمم المتحدة، 2016)

وتنفيذ سياسات تراعي مواقف وشواغل جميع الناس على اختلاف هويتهم الجنسانية والفئات الاجتماعية أو الإثنية أو الدينية شرط أساسي لضمان أن ينظر الأفراد إلى أنفسهم على أنهم أفراد في نفس المجتمع ويشعرون "أنهم مسؤولون" في مواجهة التهديدات الأمنية التي تتعرض لها المدينة ككل.

ومن الناحية العملية، يمكن للسلطات البلدية أن تعالج مسائل الفصل والاغتراب المجتمعيين في المناطق الحضرية عن طريق الاستثمار في أعمال إدارات مثل التعليم والتوظيف وخدمات الشباب والتنمية والتخطيط المجتمعيين[36]. وينبغي النظر إلى الأحياء المتدهورة و/أو شرائح سكان الحضر الأكثر تعرضاً للعنف والبطالة على أنها مجالات تدخُّل ذات أولوية للتخفيف من خطر أن تصبح أرضا خصبة للتطرف، وربما للإرهابيين ذوي المنشأ المحلي[37].

36 في الكثير من أنحاء العالم، شعرت المجتمعات الضعيفة - بما في ذلك المجتمعات الحضرية الضعيفة - بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19 بضراوة بشكل خاص.

37 كشفت أبحاث أجريت في عام 2017 (أوديرنو وأوهانلون) عن العديد من المشاريع المبتكرة التي تنفذها السلطات البلدية في جميع أنحاء العالم والتي تسعى إلى إيجاد طرق فعالة للوصول إلى الجماعات المحرومة أو الأحياء الخطرة. ويستفيد أحد هذه المشاريع من إدارات الإطفاء في الأماكن التي قد لا يكون من السهل الوثوق فيها بقوات الشرطة. ويشرك مشروع آخر نزلاء سابقين في السجون أو أفرادا في جماعات عنيفة أعيد تأهيلهم للوصول إلى الجماعات المحرومة.

وينبغي للبلديات أيضا أن تنظر في كيفية إشراك سكان الحضر والفئات المجتمعية في عمليات صنع القرار وفقا للحق في التنمية، الذي يشمل الحق في المشاركة الحرة والنشطة والهادفة في التنمية والتوزيع العادل لمنافع التنمية[38]. وحسب المسائل المطروحة والظروف المحلية، لا يلزم أن تكون مشاركة الجمهور في المجال الأمني معقدة أو بيروقراطية بشكل مفرط.

فهي يمكن أن تحدث في شكل مشاورات يطلب بموجبها من السكان وأفراد المجتمع المحلي تقديم تعقيباتهم على مشروع معين. ومجرد تشجيع السكان على إبداء رأيهم، على سبيل المثال من خلال إتاحة خدمة رسائل نصية محددة – ثم الإعلان عن نتائج المشاورات – قد يقطع شوطا طويلا نحو إيجاد إحساس بملكية الأماكن الحضرية.

الدراسة الإفرادية 5
برامج التوعية المجتمعية الحضرية – ليج وبروكسل، بلجيكا

يركز عنصر رئيسي في نهج مدينة لييج بشأن تأمين أماكنها العامة على معالجة العوامل الاجتماعية التي تزيد من خطر الإرهاب[39]. وتستند استراتيجيتها لمنع التطرف إلى العناصر الخمسة التالية:

- الوقاية من خلال التدريس: لتعزيز قدرة الشباب على الصمود في وجه التطرف، تُنظم أنشطة تعليمية في المدارس والأحياء والرابطات الرياضية؛
- التوعية العامة: لتوعية سكان الحضر بقيم التعايش السلمي والتسامح والحوار، تُشجّع عدة إجراءات، مثل المناقشات المدنية؛
- تدريب الوكلاء الموجودين على الخط الأول: لتدريب المعلمين والأشخاص الذين يعملون مباشرة مع الشباب الضعفاء، يُنظم عدد من الدورات بالاشتراك مع جامعة لييج، تركز على إدارة المعلومات بشكل معقول وعلى مؤشرات اليقظة؛
- المتابعة النفسية والاجتماعية للشباب المتطرفين: تتعاون مدينة لييج مع كلية علم النفس في جامعة لييج في تنفيذ برنامج متابعة يقوم بالكامل على العمل التطوعي ويشجّع على التخلي عن السلوك المتطرف؛
- الحوار وتبادل المعلومات: تشارك مدينة لييج في العديد من مبادرات تبادل البيانات مع كيانات شريكة على الصعيدين الوطني والدولي.

ومنذ عام 2010، تقوم مدينة بروكسل بتنفيذ "مشروع براففو"، الذي يدور حول مفهوم الحراس الذين يقومون بدوريات في النقاط الساخنة ليلا. ويتمثل دورهم في مقابلة ضحايا الحوادث ومرتكبيها لتسوية النزاعات سلميا. ويجمع الحراس أيضا تقارير من سكان الحضر عن المشاكل التي تواجههم في المعدات العامة، وأوجه القصور في الخدمات العامة، وما إلى ذلك.

(تابع)

38 إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، 1986، https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/righttodevelopment.aspx.

39 يجري تنفيذ المبادرة في إطار مشروع PACTESUR، وهو مشروع يموله الاتحاد الأوروبي تتشارك فيه مدينة لييج مع نيس وتورينو. ويهدف المشروع PACTESUR إلى تمكين المدن والجهات المحلية في حماية الأماكن العامة الحضرية من التهديدات الإرهابية (www.pactesur.eu/).

ويعتمد المشروع على إدارة بلدية مخصصة تتكون من مدير واحد وثلاثة منسقين وسبعة من قادة الفرق و130 من حراس الشوارع. ويشمل الشركاء الخارجيون القائمين بعمليات التوعية في الشوارع، وحراس الشوارع في النوبات النهارية، ورابطات الإسكان الاجتماعي، والشرطة، والمنظمات غير الحكومية المحلية.

المصدر: https://bravvo.bruxelles.be/les-gardiens-de-la-paix-de-nuit.

3-1-2-3 الاستفادة من التكنولوجيا (المدن الذكية)

تتبنى المدن في جميع أنحاء العالم بشكل متزايد حلولا تكنولوجية تعمل بالذكاء الاصطناعي للمساعدة على الحفاظ على مواقعها الضعيفة آمنة في مواجهة التهديدات الإرهابية. وفي مسائل الأمن، "المدينة الذكية" هي المدينة التي تتبنى تحليل البيانات الضخمة والتعلم الآلي لشحذ صنع السياسات والقدرات التنبؤية لأداء مجموعة من المهام، بدءا من تحديد التهديدات والإنذار المبكر إلى دعم القرارات المتعلقة بخطر عودة الجناة إلى الإجرام.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، قامت سلطات بلدية شتى بتجربة مجموعة من تطبيقات "المدن الذكية". فالتطورات في تحليلات الفيديو، على سبيل المثال، أتاحت ابتكار كاميرات يمكن لخوارزمياتها التعرّف على ما إذا كان شخص ما كان موجودا في منطقة معينة لأكثر من مدة زمنية معينة وما إذا كانت تحركاته تتبع نمطا منطقيا؛ وما إذا كانت حقيبة أو شيء آخر قد تُرك بلا مرافق، وسيقوم النظام أيضا آليا بإبلاغ مشغلي الخدمات الأمنية. كما وُضع الذكاء الاصطناعي في خدمة تكنولوجيات الكشف عن الطلقات النارية[40].

ومن التطبيقات التي يحتمل أن تكون مثيرة للاهتمام في "المدينة الذكية" القدرة على تبديل طرائق عملها تبعا لمستويات التهديد والسيناريوهات المعمول بها في منطقة معينة. فردا على تهديد بوجود قنبلة ضد مبنى مدينة ضعيف، على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي البيئة الغنية بأجهزة الاستشعار إلى عدد من الاستجابات لمنع الهجوم أو لجعله أكثر صعوبة. وبمجرد انفجار القنبلة، سينتقل النظام إلى وضع ما بعد التفجير، فيقوم بتفعيل مجموعة مختلفة من أجهزة الإنذار والخواص، التي تهدف على سبيل المثال إلى توجيه الناس بعيدا عن مكان هجوم ثانوي محتمل.

ويمكن ترجمة مفهوم "المدينة الذكية" إلى عدة حلول حاسمة لحماية أهداف المدن الضعيفة[41]. فعلى المدى الطويل، إذا أوفت تطبيقات المدن الذكية بوعدها بمنع التهديدات الأمنية والتخفيف من حدتها، فإن التكاليف المرتبطة بشراء تكنولوجيات غالبا ما تكون باهظة الثمن يمكن أن يعوض عنها انخفاض التكاليف الطبية للضحايا، وانخفاض أقساط التأمين على المناطق الحضرية الشديدة الخطورة، وتحقيق وفورات في ميزانيات الأمن الخاص، وما إلى ذلك.

بيد أن إدخال تطبيقات "المدن الذكية" بشكل ملموس يتطلب تقييما دقيقا. وتشمل الاعتبارات الهامة ما يلي:

40 تمكّن تكنولوجيات الكشف عن الطلقات النارية، بواسطة العمل من خلال أجهزة استشعار صوتية تعاونية متعددة، أجهزة إنفاذ القانون والمسعفين من تحديد موقع حوادث إطلاق النار بسرعة وتقليل الفترة الفاصلة بين وقت حدوث أزمة ووقت التدخل. كما يمكنها تمكين مشغلي غرف التحكم من مراجعة اللقطات المباشرة لكاميرات أجهزة التليفزيون ذات الدوائر المغلقة لحادث إطلاق النار، مما قد يوفر لهم معلومات رئيسية عن الديناميات الجارية. وتعتمد التكنولوجيات الأكثر تقدما على أجهزة استشعار قادرة على التمييز بين الطلقات النارية والألعاب النارية والرعد أو عمليات احتراق خليط الهواء والوقود في السيارات خارج محركاتها.

41 جربت بعض البلديات تطبيقات تشاركية قائمة على شبكة الإنترنت يمكن للسكان من خلالها توجيه انتباه السلطات البلدية إلى الشواغل المتصلة بالسلامة (مثل قضايا القمامة، وانقطاع ضوء الشوارع). ويمكن أن يؤدي تجاوب هذه الأخيرة إلى بناء علاقات إيجابية بين سكان المدينة والمستويات المحلية للحكومة.

- التأثير على حقوق الإنسان: بدون وجود ضمانات قوية، قد تقوّض الحلول الأمنية الممكّنة بالتكنولوجيا الحريات المدنية، سواء عبر الإنترنت أو خارج الإنترنت، بما يشمل خطر إعادة إنتاج الخوارزميات الأساسية للتحيز البشري، مثل التحيزات الجنسانية والعرقية، وتعزيز التمييز ضد الفئات المهمشة. فمن اللازم طرح تطبيقات المدن الذكية بطريقة تضمن الامتثال للالتزامات الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ولا سيما الحق في الخصوصية وحماية البيانات والمساواة بين الجنسين؛
- مواطن الضعف السيبراني: في حين توفر التكنولوجيات التي تقوم عليها المدن الذكية فرصا غير مسبوقة للتحليل التنبؤي والتخفيف من المخاطر وإدارة الأزمات، فإنها تخضع لمواطن ضعفها لأنها قد تتعرض هي نفسها لهجمات سيبرانية. وقد تحوّل مواطن الضعف "مدينة ذكية" إلى سلاح ضد نفسها وضد سكانها والبنية التحتية ذات الصلة؛
- العامل البشري: معظم تكنولوجيات "المدينة الذكية" ليست أدوات مباشرة التشغيل بل تحتاج إلى وقت قبل أن يتم فهمها واستخدامها بشكل واف من قِبل مشغلين مدربين. وينبغي النظر إلى الابتكار التكنولوجي على أنه مكمل للحلول التي تركز على الإنسان وليس بديلا عنها[42]؛
- اعتبارات الموارد: قد تكون التكنولوجيات التي تقوم عليها تطبيقات "المدن الذكية" – فضلا عن تركيبها – باهظة التكلفة، لا سيما بالنسبة للبلدان التي تدور فيها نزاعات، ولكنها تتناسب مع التكاليف المرتبطة بتوفير الحماية للمدنيين وإعطاء الأولوية لها. كما أن التكنولوجيات كثيرا ما تعتمد على أوجه التآزر بين الإدارات المؤسسية غير المجهزة تجهيزا كافيا لاعتمادها، أو التي تتطلب تدريبا غير متاح بسهولة. وقد تواجه المراكز الحضرية ذات الهياكل والنظم القديمة – وإن كانت حيوية – تحديات في إدخال تكنولوجيات جديدة.

الأداة 9

استخدام التكنولوجيات الرقمية لحماية الأماكن العامة – المفوضية الأوروبية

(https://ec.europa.eu/newsroom/pps/items/686830/en)

يتضمن هذا التقرير ما يلي:

- لمحة موجزة عن التكنولوجيات – بما في ذلك التكنولوجيات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي – التي تخدم عادة السلطات الحضرية ومشغلي المواقع لحماية الأماكن العامة؛
- نصائح لاختيار الحلول المناسبة؛
- اعتبارات متعلقة باستخدام التكنولوجيا لحماية الأماكن العامة.

وهو يوفر أفكارا ثاقبة بشأن مجموعات التكنولوجيات التالية:

- المراقبة بالفيديو، والكشف عن الصوت، وجمع البيانات البيومترية؛
- أجهزة استشعار المتفجرات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (CBRN-E)؛
- مراقبة الدخول؛

(تابع)

42 استنادا إلى مقابلات مع العديد من الممارسين، وجد تقرير حديث (أوديرنو وأوهانلون 2017، الصفحة 3) أنه "حيثما نُشرت التكنولوجيا بشكل فعال، فإنها لم تكن على حساب الضباط الذين يقومون بدوريات. ولم نجد أي أمثلة لمدن نجحت في مكافحة الجريمة والإرهاب إلا إذا كانت قد حافظت في الوقت نفسه على أفراد الشرطة أو عمدت إلى زيادتهم وركزت تركيزا مكثفا على نوعية وتدريب هؤلاء الأفراد".

- إنترنت الأشياء، والبيانات المستمدة من أجهزة الاستشعار الخاصة بالمدينة الذكية؛
- استخراج البيانات وتحليل البيانات في الوقت الحقيقي؛
- تطبيقات الهاتف المحمول.

وتُدرس الحلول التكنولوجية المذكورة أعلاه في ضوء:

- قضايا حماية البيانات، لا سيما في ضوء الإطار التنظيمي للاتحاد الأوروبي (اللائحة العامة للاتحاد الأوروبي لحماية البيانات (GDPR) والتوجيه الخاص بحماية البيانات الشخصية المعالجة لغرض إنفاذ القانون الجنائي)؛
- الآثار المجتمعية للتكنولوجيات، مثل تحيز نظام الذكاء الاصطناعي الذي يميل إلى تقديم هامش خطأ أكبر للأفراد والنساء غير القوقازيين؛
- الحاجة إلى حماية هذه التكنولوجيات من خطر خرق النظام.

الأداة 10

تمكين البلديات من تقييم الحلول الأمنية المتاحة من خلال إطار لتقييم التكنولوجيا - مشروع PRoTECT

https://protect-cities.eu/wp-content/uploads/2020/07/)
(PRoTECT_Deliverable-3.2-Technology-Evaluation-Framework_v1.0.pdf

إطار تقييم التكنولوجيا (TEF) هو الأداة الرئيسية المستحدثة في إطار مشروع PRoTECT الممول من الاتحاد الأوروبي[43]. ويسعى الإطار إلى تيسير مهمة السلطات البلدية في اكتساب المعرفة بشأن الحلول

43 يهدف مشروع PRoTECT إلى تعزيز قدرة السلطات المحلية في مجال حماية المناطق الموجودة في الأماكن العامة من خلال تطبيق مفهوم شامل تؤدي فيه الأدوات والتكنولوجيا والتدريب والعمليات الإيضاحية الميدانية إلى تعزيز الوعي بالحالة وتحسين الاستجابة المباشرة قبل الهجوم الإرهابي وأثناءه وبعده. وهناك خمس مدن أوروبية أعضاء في اتحاد PRoTECT، وهي: أيندهوفن (هولندا)، وبراسوف (رومانيا)، وفيلنيوس (ليتوانيا)، وملقة (إسبانيا)، ولاريسا (اليونان). انظر https://efus.eu/tag/protect-2/.

التكنولوجية القائمة والتحقق من انطباقها في سياق سيناريوهات تهديد وضعف محددة.

والأساس المنطقي لإطار تقييم التكنولوجيا هو أن السلطات المحلية لا تملك في كثير من الأحيان الأدوات المفاهيمية اللازمة لتحديد الحلول التكنولوجية المتاحة في السوق وتقييمها واختيارها على النحو المناسب. ويتوخى الإطار ثماني خطوات يمكن من خلالها لبلدية التماس معلومات عن الحلول من جهات متعددة، وتقييم هذه الحلول استنادا إلى المعلومات المكتسبة، وإجراء تدريبات عملية في جلسات بحث الأدوار والاستجابات في حالة الطوارئ، وإجراء عروض حية. ويمكن استخدام هذه المنهجية لتقييم أي شكل من أشكال التكنولوجيا (مثلا، الحلول المبتكرة التكنولوجية والاجتماعية).

وعلى الرغم من أن إطار تقييم التكنولوجيا استُحدث ليناسب احتياجات البلديات الخمس المشاركة في مشروع PRoTECT، فإنه يمكن استخدامه بشكل مفيد من قبل أي مدينة ترغب في جمع المعلومات عن تكنولوجيا حماية الأماكن العامة وتقييم تلك التكنولوجيا. ولكن قبل استخدام الإطار، من اللازم أن تكون البلديات قد انتهت من تقييم محدد لضعف الموقع الذي يُلتمس حل تكنولوجي له. ويمكن القيام بذلك باتباع المنهجية المقترحة من أداة تقييم الضعف في الاتحاد الأوروبي (EU-VAT). انظر D2.1 – دليل تقييم الضعف (protect-cities.eu).

كجزء من مشروع PRoTECT، نظم المنتدى الأوروبي للأمن الحضري مؤتمرًا على الإنترنت في 17 آذار/مارس 2021 حول الاعتبارات التي يجب أن تراعيها المدن عند اختيار تكنولوجيات لحماية أماكنها العامة[44].

44 انظر https://efus.eu/topics/public-spaces/how-to-choose-the-most-relevant-technologies-to-protect-urban-public-spaces-a-web-conference-of-the-protect-project/.

الأداة 11

مشروع "التكتيكات": توصيات بشأن الاستخدام المسؤول لتكنولوجيا مكافحة الإرهاب - المفوضية الأوروبية

(https://cordis.europa.eu/project/id/285533)

كان مشروع "التكتيكات" مشروعا يموله الاتحاد الأوروبي يرمز إلى "النهج التكتيكي لمكافحة الإرهاب في المدن". وتهدف المبادرة إلى إنشاء نظام أكثر فعالية لمكافحة الإرهاب يتضمن آليات لمنع أي تحيزات إدراكية ويتجنب السلبيات أو الإيجابيات الكاذبة عند تقييم التهديدات أو الهجمات.

وقد أسفرت البحوث التي أجريت في إطار المشروع عن التوصيات التالية لواضعي السياسات بشأن كيفية إدارة التكنولوجيا للأغراض الأمنية في المناطق الحضرية:

- نشر التكنولوجيات المناسبة لمكافحة الإرهاب التي تعزز عملية صنع القرار، ولكنها تواصل الاهتمام بالتغيرات الجارية في المشهد التكنولوجي: فثمة حاجة، على وجه الخصوص، إلى التغلب على القيود التقنية المحتملة ضد التهديدات الجديدة أو استغلال الإرهابيين لأي قيود مرتبطة بالتكنولوجيات القائمة؛
- تطبيق نهج منظم لنشر تكنولوجيا مكافحة الإرهاب: فهذا يضمن أن التكنولوجيا التي يتم شراؤها ونشرها تفي بالحاجة إلى القدرة وكذلك تتناسب مع الأطر القانونية المعمول بها؛
- النظر بعناية في مدى تناسب جمْع البيانات وتبادلها في سياق مكافحة الإرهاب، وضرورتها، ووجود مبررات لها: فثمة حاجة إلى تحديد ومعالجة قضايا الخصوصية المحتملة في أقرب وقت ممكن في عملية تقييم القدرات والمشتريات؛
- إجراء عمليات تدقيق وتقييم منتظمة للنظام المستخدم: وهذه التدريبات تتيح التنبيه إلى القضايا المحتملة بشأن أداء النظام أو احتياجات تدريب المشغل/المدير.

الأداة 12

مدن مرنة: الاستعداد للثورة الصناعية الرابعة - المنتدى الاقتصادي العالمي، 2018

(https://www.weforum.org/whitepapers/agile-cities-preparing-for-the-fourth-industrial-revolution)

باستخدام دراسات إفرادية خاصة بمدن محددة مصدرها مجلس المستقبل العالمي المعني بالمدن والتحضر التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، يوضح هذا التقرير كيف يمكن للمناطق الحضرية تطبيق طرق جديدة لاستخدام البيانات، ويعرض أفضل الممارسات لتحسين القدرة على العيش في المناطق الحضرية. وهو يستخدم مفهوم "الأمن المرن" - الذي يفهم على نطاق واسع على أنه القدرة على التكيف بسرعة مع الاحتياجات المتغيرة - باعتباره الإطار التحليلي الذي يتم من خلاله تحديد مجموعة من التوصيات[45]:

45 تؤكد الوثيقة على ضرورة أن تكون جميع التدابير الموصى بها مصحوبة ببروتوكولات واضحة ومعايير أخلاقية وقواعد لحماية البيانات للحد من الضرر غير المقصود والتعدي على الحريات المدنية.

- اتخاذ تدابير بشفافية وبالتشاور مع المقيمين، مع توفير الضمانات المناسبة لحماية البيانات؛
- تسخير التعلم الآلي للتنبؤ بالجريمة وتحليل النقاط الساخنة باستخدام بيانات مستمدة، على سبيل المثال، من تحليلات وسائل التواصل الاجتماعي، والتنبيهات إلى الجرائم المستمدة من مصادر على الإنترنت، وكاميرات المراقبة الشبكية، ورصد تدابير مثل التغيرات في الوفيات الناجمة عن جرائم القتل والإرهاب، وانتشار جرائم العنف، ومعدل استجابة المسعفين؛
- معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على الجريمة والإرهاب، مثل الحرمان المركَّز، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وعدم المساواة في الدخل.

ويقدم التقرير أيضا مصفوفة تتضمن مبادئ توجيهية عامة بشأن كيفية دعم الأمن الحضري من خلال تطبيقات مبتكرة في المجالين المادي والرقمي على حد سواء:

المجال المادي	الدفاع والتصميم	التخطيط الحضري	الاتصال
	الجمع ما بين البنية التحتية الدفاعية مثل النظم المضادة للمركبات والمحوّمة والجدران الحامية من الانفجارات واستراتيجيات "التصميم الأفضل" مثل المباني المنخفضة الارتفاع والأسواق المفتوحة والمتنزهات لزيادة "عيون الشارع" وتعزيز التماسك الاجتماعي.	تدابير تخطيط حضري هادفة للحد من الفصل المكاني، وزيادة فرص الإبلاغ عن الأفراد المشتبه فيهم أو السلوك المشتبه فيه، وتحسين الفعالية الاجتماعية.	الاتصالات القابلة للتشغيل المتبادل والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستراتيجيات الاتصال الذكية للمباني للحد من التعرض للجريمة والإرهاب.
المجال الرقمي	**لوحات المتابعة**	**نظم الاستجابة المفسّرة**	**أجهزة الاستشعار الذكية**
	لوحات متابعة تعمل بالذكاء الاصطناعي لتمكين رقمنة الجرائم ورصدها والتنبؤ بها (مسح الجرائم في الوقت الحقيقي، والعمل الشرطي التنبؤي، والتنبيهات المستمدة من مصادر على الإنترنت، والكشف عن الطلقات النارية).	إقامة نظام رقمي للاتصالات والتخزين والإرسال ذي إدارة سحابية لدمج جميع المسعفين في حالات الطوارئ.	نشر كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة الذكية، والكاميرات التي توضع على الجسم، والإضاءة الذكية وشبكات أجهزة الاستشعار، وغيرها من المنصات للكشف عن مخاطر الجريمة والإرهاب، والحد من العنف، وزيادة أوقات الاستجابة.
المجال البيئي	**النشاط**	**مدخلات المواطنين**	**الرصد الذكي**
	تدخلات مستندة إلى البيانات تركز على مجالات الحرمان المركزة.	نظم رقمية لضمان تقديم مدخلات المواطنين لأغراض التصميم والتنفيذ والتقييم.	نشر التكنولوجيات الذكية لرصد ومنع الجريمة والحد من عدد نزلاء السجون.

الأداة 13

رأي مفوض المعلومات: استخدام تكنولوجيا التعرف الحي على الوجه في الأماكن العامة – مكتب مفوض المعلومات، المملكة المتحدة، 2021

(https://ico.org.uk/media/for-organisations/documents/2619985/ico-opinion-the-use-of-lfr-in-public-places-20210618.pdf)

بينما يدرس هذا الرأي الصادر عن مكتب مفوض المعلومات استخدام تكنولوجيات التعرف الحي على الوجه في ضوء الإطار القانوني للمملكة المتحدة، فإنه يثير مسائل وتحديات ذات صلة عامة بإمكانية أن تستنير بذلك مناقشات السياسات في بلدان أخرى أدخلت تكنولوجيات مماثلة أو تخطط لإدخالها.

ويُفهم التعرف الحي على الوجه ((LFR على أنه تطبيق محدد لتكنولوجيا التعرف على الوجه (FRT) بهدف تسجيل البيانات البيومترية لجميع الأفراد الذين يمرون ضمن نطاق الكاميرا تلقائيا وعشوائياً. وبما أن البيانات تجمع في الوقت الحقيقي وربما على نطاق واسع دون أن يكون فرادى الأشخاص على علم بالعملية أو يتحكمون فيها، فإن التعرف الحي على الوجه ينطوي على إمكانية أكبر لاستخدامه بطريقة تتدخل في الخصوصية.

وتدعو الوثيقة إلى استخدام تكنولوجيا التعرف الحي على الوجه بطريقة تضمن ثقة الجمهور في استخدامها المشروع والعادل والشفاف، واستيفاء جميع معايير حماية البيانات المعمول بها. وهي تحدد عددا من النواحي الحرجة والجوانب التي تستحق اهتماما خاصا، ولا سيما:

- حوكمة نُظم التعرف الحي على الوجه، بما في ذلك سبب وكيفية استخدامها؛
- جمع البيانات البيومترية آليا بسرعة وعلى نطاق واسع دون مبرر واضح، بما في ذلك ضرورة المعالجة وتناسبها؛
- عدم وجود خيار وسيطرة للأفراد؛
- الشفافية وحقوق الأشخاص الذين يمثلون مواضيع البيانات؛
- فعالية نُظم التعرف الحي على الوجه ودقتها الإحصائية؛
- احتمال التحيز والتمييز على أساس الجنس، والهوية الجنسانية، والإثنية، والعرق؛ والضعف أو الإعاقة، أو العمر أو غير ذلك من الخصائص الديمغرافية؛
- حوكمة قوائم المراقبة وعمليات التصعيد؛
- معالجة بيانات الأطفال والبالغين المعرضين للخطر؛
- إمكانية حدوث تأثيرات أوسع وغير متوقعة على الأفراد ومجتمعاتهم.

ومن أجل أن يكون استخدام التعرف الحي على الوجه مشروعا، يُتوقع من المراقبين أن يحددوا، في جملة أمور، وجود أساس قانوني وأن يضمنوا أن معالجة البيانات ضرورية وعادلة ومتناسبة مع الهدف المنشود. وينبغي لهم أيضا أن يتخذوا خطوات للتخفيف من أي تحيزات محتملة في نظمهم وضمان مستوى كاف إحصائيا من الدقة.

ويتوسع رأي عام 2021 في رأي سابق، أُبدي في عام 2019، ويتابعه بتناول استخدام تكنولوجيا التعرف الحي على الوجه من قِبل سلطات إنفاذ القانون. ويؤكد رأي عام 2019 تحديدا على ضرورة قيام أجهزة إنفاذ القانون بتنفيذ تقييم قوي لأثر حماية البيانات وضمان حصول جميع المشاركين في مشاريع التعرف الحي على الوجه على تدريب كاف على حماية البيانات لتقدير تأثيرات هذه المشاريع على أولئك الخاضعين لاستخدامها.

ويمكن الاطلاع على رأي عام 2019 في: https://ico.org.uk/media/about-the-ico/documents/2616184/live-frt-law-enforcement-opinion-20191031.pdf.

3-1-2-4 التأهب للكوارث وإدارتها

تقوم السلطات البلدية حاليا بتوسيع نطاق مسؤولياتها في مجال التأهب للأزمات وإدارتها. ونطاق خدمات المدن التي تعمل ردا على هجوم إرهابي حضري يمتد من نشر وحدات محلية من المسعفين إلى اتخاذ ترتيبات لتقديم المساعدة النفسية الطويلة الأجل للضحايا.

وبما أن الخدمات البلدية غالبا ما تكون من بين أولى الخدمات التي تتدخل في موقع كارثة، من المرجح أن يؤثر حسن توقيت وفعالية استجابتها تأثيرا كبيرا على المراحل اللاحقة من عملية إدارة الأزمات والتعافي. ففي خلال حدوث أزمة، على سبيل المثال، من الأهمية بمكان أن تتواصل السلطات المحلية مع السكان بطريقة سريعة ومنسقة. ويقدم بعض مقدمي التكنولوجيا حلولا مصممة خصيصا لتنبيه سكان الحضر في حالة وجود أزمة وشيكة أو مستمرة، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان.

وتبعا لتقسيم العمل في كل بلد على مستويات حكومته، قد تحتاج السلطات البلدية إلى إقامة نظم للإنذار المبكر وإنشاء هياكل وخطط تنظيمية محددة لإدارة حالات الطوارئ/الأزمات. ومن المهم أن تعمل هذه الهياكل والخطط على أساس نظم اتصالات قابلة للتشغيل المتبادل. وفي بعض الحالات، سيتطلب الأمر استعراض الولايات القائمة وسلاسل القيادة وتخصيص الموارد لتبسيط العمليات وتجنب الحالات التي تقف فيها أوجه عدم اليقين المؤسسية و/أو أوجه القصور التشغيلية في طريق التعامل السليم مع الأزمات، إلى أقصى حد ممكن.

كما أن للبلديات دورا محوريا في منع وتخفيف التصعيدات المحتملة للتوترات الاجتماعية الناجمة عن الهجمات الإرهابية، وبالتالي السعي إلى الحد من الأضرار التي تلحق بالنسيج الاجتماعي لمدينة. وفي السياقات الحساسة والمشحونة عاطفيا، قد تتحول العلاقة المتوترة أصلا بين فئات حضرية مختلفة إلى عنف كامل ضد أفراد الطوائف الاجتماعية أو الإثنية أو الدينية التي يُنظر إليها على أنها مرتبطة بمرتكبي هذه الجرائم. ويمكن أن تكون وسائط الإعلام مفيدة في جهود التهدئة.

الدراسة الإفرادية 6

تبسيط إجراءات المسعفين في حالات الطوارئ: مشروع سالوك – البرتغال

في الفترة من عام 2010 إلى عام 2013، نفذت مدينة لشبونة مشروع سالوك بهدف الجمع بين كافة قوات الحماية المدنية والأمن في تصميم المهام الأمنية التشغيلية وتخطيطها وتنفيذها من خلال نظام اتصالات واحد. ويمثل ذلك تحولا عن النموذج التنظيمي السابق الذي كانت فيه فرقة الإطفاء والشرطة البلدية وإدارة إطفاء حرائق الغابات وإدارة الحماية المدنية في لشبونة تعمل في أماكن مادية مختلفة وبطريقة مجزأة. وقد عزز تنفيذ نظام اتصالات وعمليات واحد تستخدمه جميع الأجهزة إدارة الأزمات على نحو أكثر استباقا. وشملت النتائج الرئيسية وضع استراتيجية مشتركة للتخفيف من عواقب الكوارث وتقصير فترات التأخير في الاستجابة لحالات الطوارئ.

وإدماج نظام الاتصالات في حالات الطوارئ في مدينة لشبونة في النظام الوطني المتكامل لشبكات الأمن والطوارئ في البرتغال يشهد على نجاح مشروع نُفذ لأول مرة على مستوى مدينة.

المصدر: الشبكة العالمية للمدن الأكثر أمانا 2014، الصفحة 197.

الدراسة الإفرادية 7

مركز الإشراف الحضري - نيس، فرنسا

مركز الإشراف الحضري، الكائن في قلب مدينة نيس، هو مركز قيادة مشترك بين الأجهزة تتقاسمه الشرطة الوطنية، والدرك، وهيئة الادعاء القضائي، وفرق الإطفاء المحلية. وهو يستخدم قدرات معززة للحماية بالفيديو. ويعتمد المركز، المؤلف من غرفة للمكالمات الواردة بشأن حالات الطوارئ وغرفة للقيادة وصنع القرار، على نظام توطين جغرافي يحدد الفرق التابعة للشرطة البلدية الأقرب إلى موقع حادث.

وبشكل عام، تمكّن قدرات الحماية بالفيديو الموجودة لدى مركز الإشراف الحضري ما يلي:

- التنسيق الميداني لإنفاذ القانون لزيادة فرص القيام بأنشطة الإيقاف والتفتيش؛
- رصد المناسبات الكبرى في الوقت الحقيقي؛
- الكشف الآلي وفي الوقت الحقيقي عن السلوك غير العادي من خلال نظام الحماية بالفيديو الذكي[46].

وبحلول نهاية عام 2021، من المتوقع أن يتم ربط مركز الإشراف الحضري بـ 200 محطة اتصال بشأن حالات الطوارئ (تم نشر المحطات الأولى في عام 2019). ومن خلال السماح للجمهور بالاتصال الفوري طلبا للمساعدة[47]، تهدف المحطات الطرفية إلى تقليل وقت رد فعل أجهزة إنفاذ القانون والمسعفين في حالة وقوع حادث أو وجود وضع خطير. ويتم تحديد موقع المحطة الطرفية التي تجري مكالمة منها - إضافة إلى كاميرات المراقبة الأمنية القريبة - آليا.

المصادر: اجتماع فريق الخبراء الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، 15-14 حزيران/يونيه 2021؛ و https://www.nice.fr/fr/securite/le-centre-de-supervision-urbain؛ و https://www.themayor.eu/de/a/view/nice-installs-emergency-call-terminals-3914?trans=fr-FR.

46 في الفترة من 23 آذار/مارس 2010 إلى 11 نيسان/أبريل 2021، تم تنفيذ 678 5 إجراءً من إجراءات الإيقاف والتفتيش.

47 توفّر تعليمات استخدام المحطات باللغتين الفرنسية والإنكليزية وبلغة الماندرين.

الدراسة الإفرادية 8

أليرت إيفينمو – فرنسا

تقدم بعض شركات التزويد بالتكنولوجيا حلولا لدعم السلطات المحلية في مهمتها المتمثلة في التواصل السريع مع السكان قبل أو أثناء حدوث أزمة. وأليرت إيفينمو (Alerte Evénement) هو حل من هذا القبيل لأنه مصمم خصيصا للاستخدام من قبل رؤساء البلديات الفرنسية على أساس التزامهم القانوني بتحذير السكان المحليين في حالة وجود خطر. (المرسوم رقم 1156-2005 المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2005). وإضافة إلى كون هذه الخدمة منصة لتوجيه خدمة الرسائل القصيرة (SMS) ونظام الذاكرة الافتراضية (VMS)، فإنها تمكّن السكان من التسجيل للحصول على "تنبيهات" ترسلها بلدياتهم.

المصدر: https://www.alerte-evenement.fr/.

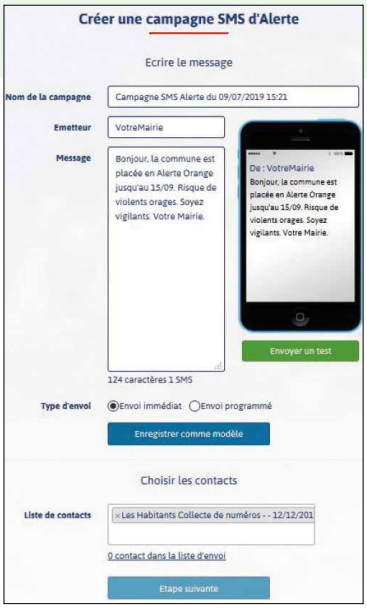

الأداة 14

كيفية جعل المدن أكثر قدرة على الصمود: دليل لقادة الحكومات المحلية – مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، 2017

(https://www.undrr.org/publication/how-make-cities-more-resilient-handbook-local-government-leaders-0)

يدعم هذا الدليل وضع السياسات العامة وصنع القرار من جانب قادة الحكومات المحلية لتحسين قدراتهم على الحد من مخاطر الكوارث. وهو يحدد إرشادات عملية لتنفيذ "10 عناصر أساسية لجعل المدن قادرة على الصمود".

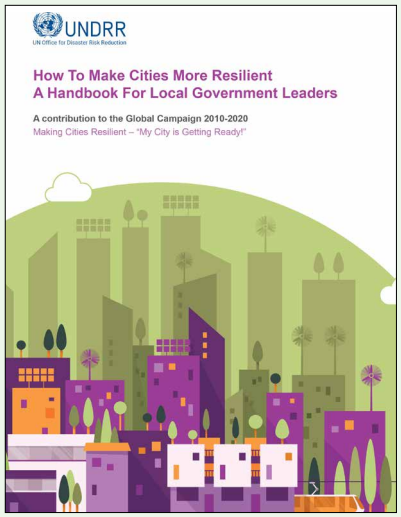

ويعرض الدليل معارف وخبرات عدة مدن شاركت في حملة "جعل المدن قادرة على الصمود"، التي أطلقها مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (في ذلك الوقت كانت تحمل اسم استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من مخاطر الكوارث) في أيار/مايو 2010. وتتضمن الديناميات روابط إلى أدوات وموارد وأمثلة من المدن الشريكة. وتكمل الدليل منصة معلومات على شبكة الإنترنت يمكن للمدن والحكومات المحلية أن تتقاسم فيها أدواتها وخططها ولوائحها وممارساتها. والمنصة متاحة على الموقع: www.unisdr.org/campaign.

الأداة 15

سجل أداء قدرة المدن على الصمود في مواجهة الكوارث - مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

(https://www.unisdr.org/campaign/resilientcities/toolkit/article/disaster-resilience-scorecard-for-cities)

إن إدارة الكوارث على مستوى المدينة هي مسعى معقد يتطلب مشاركة واسعة النطاق من قِبل أصحاب مصلحة شتى على أساس نُهج للتعاون والتشغيل وتبادل المعلومات تتسم بالقوة. ولمساعدة السلطات البلدية على فهم درجة استعداد مدنها، استحدث مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في عام 2014 أداة تقييس مستويات الأداء على أساس المعايير التي حددها إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. ويحدد إطار سينداي الأولويات الأربع التالية للعمل على منع حدوث مخاطر جديدة وللحد من مخاطر الكوارث القائمة: '1' فهم مخاطر الكوارث؛ '2' تعزيز حوكمة مخاطر الكوارث من أجل إدارة المخاطر؛ '3' الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على الصمود في مواجهتها؛ '4' تعزيز التأهب للكوارث لكي تكون الاستجابة لها فعالة و "لإعادة البناء على نحو أفضل" في إطار عمليات الإنعاش وإعادة التأهيل والتعمير.

ويتيح سجل أداء قدرة المدن على الصمود تقييما رقميا وبصريا للوضع الراهن، ويدعم الحكومات المحلية في تحديد خط أساس للمدينة بشأن قدرتها على الصمود اليوم مقارنةً بالأخطار المتوقعة – أي تحديد المجالات التي تكون أقوى فيها، والمجالات التي تكون أضعف فيها، وبالتالي تتطلب وقتا واهتماما، والموارد المحتملة اللازمة للحد من المخاطر. وأكبر مساهمة يمكن أن يقدمها سجل الأداء هي كشف الثغرات التي قد تكون موجودة ولكن ربما تم تجاهلها، والتعارضات الخفية في الافتراضات، والخطط التي يمكن أن تُخرج استجابة لكارثة عن مسارها.

الأداة 16

الرد على هجوم إرهابي: مجموعة أدوات المدن القوية - شبكة المدن القوية (SCN)، 2020

(https://www.isdglobal.org/isd-publications/responding-to-a-terror-attack-a-strong-cities-toolkit/)

تدعم مجموعة الأدوات هذه رؤساء هذه البلديات ورؤساء وزرائهم ومسؤولي المدن في وضع إطار للعمل في أعقاب هجوم إرهابي. وهي تستند إلى سلسلة من المقابلات مع أفراد المدينة من جميع أعضاء شبكة المدن القوية، وبحوث مكتبية، وخبرة معهد الحوار الاستراتيجي في التصدي للكراهية والاستقطاب والتطرف على المستوى المحلي.

وباستخدام ورقات عمل ومواد موارد غير متجانسة، تتناول مجموعة الأدوات المواضيع التالية:

- كيف يمكن للسلطات الاستفادة من الشبكات القائمة لتحديد أثر هجوم، وتحديد أنسب آليات دعم الضحايا، وتعزيز التماسك الاجتماعي للمجتمع ككل؛
- وضع خطط توعية تعمل على تخفيف حدة أي توترات متصاعدة وتعزيز إحساس المدينة بالهوية، والروح المعنوية، والتماسك؛
- تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للجماعات المتضررة؛
- التعامل مع الآثار المباشرة لهجوم، عندما تكون التوترات عند أعلى مستوياتها.

3-1-2-5 إدارة الاتصالات[48]

تبرُز الحاجة إلى صياغة السلطات البلدية استراتيجية اتصال سليمة في جميع مراحل الدورة الأمنية الرامية إلى إدارة المخاطر والأزمات. وتشمل البنود الرئيسية التي ينبغي النظر فيها كجزء من جهود الاتصال المؤسسي الشاملة ما يلي:

- توعية أفراد المجتمع المحلي بطبيعة التهديد بطريقة لا تثير الذعر، ولا تعزز القوالب النمطية أو التوترات بين الطوائف، وتشجع على اتخاذ إجراءات وقائية من جانب تلك الطوائف (مثلا، الإبلاغ عن سلوك مشبوه أو غير عادي)؛
- إقامة قنوات اتصال مع مشغلي المواقع الحضرية الضعيفة لضمان إدراكهم للالتزامات المتعلقة بالأمن، وفرص تحسين المعايير المتعلقة بالأمن (بما في ذلك خيارات التمويل المتاحة محليا) وكذلك سبل الاتصال مع أجهزة إنفاذ القانون والمسعفين على أساس وقائي؛
- إقامة حملات وبرامج فعالة للتوعية (بما في ذلك من خلال تحديد القنوات والوسائل والأماكن المناسبة) لتثقيف الزوار الوافدين بشأن المخاطر الأمنية (والاحتياطات الواجب اتخاذها) في المناطق "الساخنة" في المدن، لا سيما عندما تمثل المدن وجهات سياحية رئيسية. وينبغي أن تؤدي استراتيجية اتصال في هذا الصدد إلى توجيه رسالة متسقة ومنسقة عن طريق الاستفادة من مختلف الشبكات والخدمات والنقاط المتشابكة التي يتم

48 يقود مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مشروعا بشأن "منع التطرف العنيف من خلال الاتصالات الاستراتيجية" يمكن أن يكون ذا أهمية ومساعدة في هذا السياق. ولمزيد من المعلومات: انظر الرابط: https://www.un.org/counterterrorism/cct/strategic-communication.

فيها تحديد الحيز الحضري، بدءا من مراكز النقل إلى المرافق الترفيهية والأماكن المفتوحة[49]؛

- وضع خطة اتصال للأزمات ضمن فريق أوسع لإدارة الأزمات، يتولى المسؤولية العامة عن إدارة تدفق المعلومات من جميع أصحاب المصلحة وإليهم، فضلا عن مكافحة انتشار المعلومات المضللة في حالة أزمة؛ والتعامل مع وسائط الإعلام، بما يشمل تعزيز الحاجة إلى عدم إيجاد المزيد من الذعر أو الارتباك، أو تعزيز الانقسامات من خلال الاعتماد على القوالب النمطية للجناة، بين أمثلة أخرى.
- استخدام شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لتوفير المعلومات الهامة المتعلقة بالأمن قبل أزمة وأثناءها وفي أعقابها، بما يتماشى مع مبادئ توجيهية قوية بشأن تبادل المعلومات ومع مراعاة الديناميات المحلية.

3-1-3 إنفاذ القانون في المناطق الحضرية

لا يوجد نموذج تنظيمي واحد للعمل الشرطي في المناطق الحضرية. ففي بعض البلدان، تحتفظ البلديات بسيطرة كبيرة على الكثير من قضايا السلامة والأمن[50]. وفي بلدان أخرى، يكون إنفاذ القانون مركزيا على الصعيد الوطني[51]. وبين هذين النموذجين توجد مجموعة متنوعة من الترتيبات[52]. (EFUS, 2007). وأيضا في نفس البلد، كثيرا ما يعهد إلى قوات شرطة متعددة بمسؤوليات على نفس الإقليم، ولكن على فئات مختلفة من الجرائم. والنتيجة هي أن العديد من أجهزة إنفاذ القانون - التي تتداخل أحيانا ولاياتها ومسؤولياتها - قد تعمل في وقت واحد في المناطق الحضرية. ومن ثم، من الأهمية بمكان بالنسبة لها أن تنسق أعمالها. وقد يساعد إنشاء شكل من أشكال هياكل التنسيق المشتركة بين تلك الأجهزة على التغلب على الانقسامات القضائية والتنظيمية التي تحول دون الاستجابة السريعة.

الإطار 7

النماذج التنظيمية لإنفاذ القانون وآثارها على العمل الشرطي في المناطق الحضرية

"إن اختلاف هياكل العمل الشرطي يعني أن قوات الشرطة قد تكون لها علاقات متميزة مع المدن. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، ترتبط هوية قوات الشرطة ارتباطا عضوياً بالفخر المدني المحلي، والممارسات، والثقافة. ويُختار أفراد الشرطة من بين السكان المحليين، وكثيرا ما يقضون حياتهم كلها في منطقة حضرية كبرى؛ ولا تتاح الفرص المباشرة للتقدم إلا ضمن قوة معينة أو، في بعض الأحيان، ضمن قوات البلدات المحيطة مباشرة بمدينة. ويستلزم الانتقال إلى مدينة مختلفة اجتياز امتحان منفصل للخدمة المدنية. ونتيجة لذلك، تكوّن الشرطة لنفسها ثقافة مُحكمة تتسم بمعرفة عميقة بالمدينة وعلاقة وثيقة مع المؤسسة السياسية في المدينة. وعندما تدار قوة شرطة على الصعيد الوطني، تنشأ علاقة مختلفة. وتتاح للشرطة فرصة التقدم بالانتقال إلى مدن مختلفة في جميع أنحاء البلد، ونتيجة لذلك، قد تكون لديها معرفة أقل تعمقا بخصائص المدينة التي تعمل فيها ولكن لديها معرفة أوسع نطاقا بمسائل

(تابع)

49 تؤدي قضايا الاتصال أيضا دورا حيويا في أعقاب هجوم إرهابي، لا سيما عندما يكون المركز الحضري الذي تعرّض للهجوم نقطة جذب للسياح ويساهم بحصة كبيرة في الاقتصاد المحلي/الوطني. ويعتمد التعافي، إلى حد كبير، على قدرة المدن على جذب الزوار مرة أخرى على أساس حملات اتصالات نزيهة وشفافة وجيدة الاستهداف.

50 على سبيل المثال الولايات المتحدة.

51 على سبيل المثال أيرلندا ونيجيريا.

52 في الأرجنتين والبرازيل، على سبيل المثال، تعتبر سلطات الولايات والمقاطعات السلطات الرئيسية المعنية بالعمل الشرطي. وفي ألمانيا، تتقاسم الحكومة الوطنية والمقاطعات المسؤولية عن الأمن الداخلي. كذلك، تندرج قوات الشرطة في بلجيكا ضمن اختصاص الحكومة الاتحادية وتخضع مباشرة لاختصاص رؤساء البلديات.

إنفاذ القانون. وإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تكون الشرطة العاملة في قوة وطنية مسؤولة مباشرة أمام المسؤولين في الحكومة الوطنية. وتكون العلاقات مع المسؤولين السياسيين المحليين في هذه الحالات معقدة ومن الصعب إدارتها. وهناك بعض المزايا المميزة للقوات الوطنية، من بينها وفورات الحجم، ووجود تنسيق أكبر بين الشرطة في مختلف الولايات القضائية، ووجود درجة أكبر من المرونة في وضع وتنفيذ تغييرات واسعة النطاق في استراتيجيات الشرطة الوطنية.

وعند النظر في دور إصلاح الشرطة في المناطق الحضرية، يتعين على الشرطة وواضعي السياسات أن يكونوا على علم بقوات الشرطة التي لها سلطة التصرف في تلك الأماكن وكيفية استخدام قدراتها على أفضل وجه لتعزيز الإصلاحات. ومن المرجح أن تكون لدى القوات المنظمة وطنيا خبرة في طائفة واسعة من السياقات الحضرية فضلا عن اتصالات دولية أوسع نطاقا. ونتيجة لذلك، من المرجح أن تتاح لها إمكانية الوصول إلى أحدث المعلومات عن الاستراتيجيات الجديدة للعمل الشرطي. وإذا كانت قوة وطنية مسؤولة مباشرة عن العمل الشرطي المحلي، ينبغي لها أن تجد سبلا لتطوير تلك الخبرة ونشرها على القادة المحليين. وعندئذ سيحتاج القادة المحليون إلى العمل مع المسؤولين السياسيين المحليين المعنيين المسؤولين عن قضايا مثل التصميم الحضري لتنفيذ السياسات (...) وبدلا من ذلك، عندما لا تتحمل القوات الوطنية سوى القليل من المسؤولية عن العمل الشرطي المحلي، من اللازم أن تضع الشرطة الوطنية استراتيجيات محددة لنشر أفكار الإصلاح الحضري على الشرطة المحلية. ويمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات برامج تدريبية أو اجتماعات بين الشرطة الوطنية والشرطة المحلية مثل تلك التي يضطلع بها مكتب التحقيقات الاتحادي في الولايات المتحدة".

المصدر: UNODC and UN-Habitat, 2011، الصفحة 89.

وبغض النظر عن كيفية هيكلة أجهزة إنفاذ القانون، فإن العمل الشرطي الفعال في السياقات الحضرية يتطلب بناء ثقة مع سكان المدن والفئات المجتمعية ومؤسسات الأعمال. وكثيرا ما تُذكر نماذج العمل الشرطي المجتمعي ضمن النهج الأساسية لإقامة روابط ثقة من هذا القبيل[53].

وتعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الشرطي هو أداة أخرى يمكن استخدامها لترسيخ عادات التعاون الفاعل بين أجهزة إنفاذ القانون وسكان الحضر. وقد أشير، على سبيل المثال، إلى أن "الخطوات البسيطة مثل تركيب كاميرات دوائر تلفزيونية مغلقة في مراكز الشرطة وتسجيل المقابلات مع المشتبه فيهم قد رفعت مستوى جودة عمل الشرطة إلى حد كبير، مما يعني أن الجمهور يحصل على خدمة أفضل. فإذا قمت بتحسين المساءلة بطريقة تثبت النزاهة، فإن ذلك له تأثير عميق على ثقة المجتمع وبالتالي قدرة الشرطة على حماية المواطنين وعندما تركز الشرطة على المُساءَلَة، فإنك ترى مستويات أعلى من إبلاغ المواطنين عن الجريمة، فضلا عن دعم وتسهيل عمل الشرطة. وهناك ارتباط مباشر بين أن تكون أكثر شفافية وارتفاع مستويات الأمن نفسها"[54].

الدراسة الإفرادية 9

مبادرات إنفاذ القانون - باريس، فرنسا

اعتمدت مدينة باريس، خلال السنوات القليلة الماضية، مجموعة متنوعة من أساليب ونُهج إنفاذ القانون لتأمين مواقعها الضعيفة، شملت ما يلي:

- تسيير دوريات على الأقدام أو بالدراجة

ثمة 600 مفتش أمن يقومون بدوريات على مدار الساعة يوميا في المرافق البلدية (المساحات الخضراء، ودور الحضانة، والملاعب، والصالات الرياضية، والمتاحف، والمكتبات، والمعاهد الموسيقية، والمرافق الاجتماعية، والمقابر، وما إلى ذلك) لأغراض وقائية ورادعة. ويقوم المفتشون أساسا بالسير أو يستخدمون الدراجات. وفي عام 2014، أنجزوا 328 61 مهمة، وقاموا بدوريات لمدة مجموعها 220 153 ساعة، وقاموا بـ 172 2 تدخلا (بناء على الطلب). وتُحدد أولويات المهام على أساس يومي وفقا لطلبات رؤساء البلديات، والخدمات البلدية، والتقارير عن انتهاكات الهدوء العام التي يحددها المرصد الباريسي للهدوء العام[55]؛

(تابع)

53 قد يبدأ تنفيذ نهج العمل الشرطي المجتمعي بتدابير محددة وملموسة جدا مثل: تجنب التناوب المتكرر لضباط الشرطة الموكلين إلى أحياء معينة؛ وضمان أن يعكس تكوين قوة الشرطة المجتمعية تنوع الطوائف الخاضعة لاختصاصاتها، ومراعاة عوامل الهوية مثل نوع الجنس، والإثنية، والعرق، وما إلى ذلك؛ وزيادة فرص النظر إلى الضباط على أنهم داعمون وليسوا مهددين، على سبيل المثال من خلال نشرهم في ملابس عادية تحمل علامات الشرطة بدلا من معدات الدورية والأسلحة الكاملة؛ وضمان تدريب ضباط الشرطة تدريبا كافيا على أداء مهامهم وهم على اتصال وثيق مع سكان المناطق الحضرية، بما في ذلك من خلال التصرف بطريقة تستجيب للفوارق بين الجنسين وتمتثل لحقوق الإنسان.

54 مقابلات مع برنارد هوغان هاو، المفوض السابق لشرطة العاصمة لندن، وإليزابيث جونستون، المديرة التنفيذية للمنتدى الأوروبي للأمن الحضري (The Economist Intelligence Unit, 2019، الصفحة 28).

55 يقيس المرصد، الذي أنشئ في عام 2006، ويحلل الأعمال التي من المرجح أن تعكر صفو الهدوء العام وتحدث في المباني والمرافق البلدية. وهو أداة محلية لصنع القرار تدعم عمل الخدمات والمقاطعات المركزية/اللامركزية. والبيانات التي يجمعها المرصد تحال دوريا إلى مركز المراقبة التشغيلية وإلى مديرية الوقاية والحماية لكي يتسنى أخذها في الاعتبار عند تصميم دوائر الدوريات.

- الاستقبال والمراقبة

يتواصل موظفو الاستقبال والمراقبة مع المستخدمين عند مدخل قاعات البلدية أو المباني الإدارية في المقاطعات، أو في الحدائق والمساحات الخضراء أو في المقابر. ويرحب 000 1 وكيل تقريبا بالجمهور ويوجهونه ويتدخلون في حالة حدوث صعوبات؛

- استخدام شركات تقديم خدمات الأمن الخارجية

تكملة لعمل وكلاء البلديات، تستخدم مدينة باريس شركات خارجية لتقديم الخدمات لضمان السلامة أو لأداء مهام السلامة من الحرائق في عدد كبير من المرافق البلدية (الديار التابعة للرابطات، والقاعات البلدية، والمراكز الاجتماعية، والمكتبات، والمعاهد الموسيقية، ومراكز الترفيه، وصالات الألعاب الرياضية المتاحة للمشردين كجزء من خطة الطوارئ الشتوية، وما إلى ذلك)؛

- الحماية بالفيديو

تقوم مدينة باريس بوضع كاميرات للحماية بالفيديو إلى جانب جهاز الشرطة. وقد تمت الموافقة على العديد من خطط المواقع في السنوات الأخيرة:

  - "PVPP-1" (خطة حماية باريس بالفيديو)، في عام 2009، وهي تسمى أيضا خطة الـ "1000 كاميرا"، وقد شهدت مشاركة المدينة في تمويل نحو 105 1 كاميرات بمبلغ قدره 5 ملايين يورو تقريبا؛
  - اعتمدت خطة ثانية، تسمى "PVPP-2"، في عام 2015، تهدف إلى المشاركة في تمويل 165 كاميرا إضافية بمبلغ قدره حوالي 6,3 ملايين يورو، ولا سيما في الأحياء الجديدة؛
  - لضمان احترام الحريات العامة، اعتمد في عام 2009 ميثاق لأخلاقيات الحماية بالفيديو، وأنشأت المدينة لجنة للأخلاقيات في أعقاب الخطة "PVPP-1".

المصدر: https://www.paris.fr/pages/la-protection-des-equipements-et-des-espaces-verts-4796.

الدراسة الإفرادية 10

ربط مستويات الحكومة: مراكز دمج المعلومات في الولايات المتحدة

تعمل مراكز دمج المعلومات كمراكز تنسيق في الولايات والمناطق الحضرية الرئيسية لتلقي المعلومات المتعلقة بالتهديدات وتحليلها وجمعها وتبادلها بين الشركاء على مستوى الولاية والمستوى المحلي والمستوى القبلي والمستوى الإقليمي والمستوى الاتحادي والشركاء في القطاع الخاص. ويتحقق هذا الهدف من خلال تزويد الشركاء بمنظور فريد بشأن التهديدات التي تتعرض لها ولاياتهم أو مناطقهم المحلية وكون المراكز هي القناة الرئيسية بين موظفي الخطوط الأمامية وقيادة الولاية والقيادة المحلية وبقية مؤسسة الأمن الوطني.

وفي الولايات المتحدة، تعكس مراكز دمج المعلومات الالتزام المشترك بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والحكومات المحلية التي تملك تلك المراكز وتديرها. ويعتبر كل منها، على حدة، موردا حيويا لدمج المعلومات الواردة من المصادر الوطنية والمحلية لمنع جميع التهديدات والأخطار والتصدي لها. ويمثل التعاون المعزز بين الحكومة الاتحادية والشركاء على مستوى الولاية والمستوى المحلي والمستوى القبلي والمستوى الإقليمي والشركاء في القطاع الخاص المعيار الجديد الذي ينظر من خلاله إلى الأمن الوطني.

المصدر: https://www.dhs.gov/fusion-centers.

الدراسة الإفرادية 11
برنامج "درع": ربط أجهزة إنفاذ القانون بالقطاع الخاص - نيويورك، الولايات المتحدة

إن الغرض من برنامج "درع" (SHIELD) هو تعزيز شراكة إدارة شرطة مدينة نيويورك مع المهنيين العاملين في مجال الأمن الخاص، والعمل كبرنامج لشرطة نيويورك للاتصال بجميع كيانات القطاع الخاص بشأن المسائل المتصلة بمكافحة الإرهاب. ويوفر البرنامج سبيلا للقطاعين الخاص والعام للوصول إلى المعلومات والموارد من شرطة مدينة نيويورك لمعالجة الظروف الناشئة والمتطورة داخل مدينة نيويورك. وتسعى شرطة نيويورك، من خلال إشراك القطاعين الخاص والعام وتبادل المعلومات معهما، إلى إيجاد عيون وآذان إضافية كمضاعف للقوة في مكافحة الإرهاب الحضري.

(تابع)

ويحدث تبادل المعلومات من خلال البرنامج عبر العديد من المنصات، من بينها: موقع SHIELD الشبكي؛ وتنبيهات البريد الإلكتروني في الوقت الحقيقي؛ واجتماعات رابطات الأمن؛ ومؤتمرات البرنامج، والمعلومات الاستخباراتية والإحاطات التحليلية؛ والتمارين الميسرة لبحث الأدوار والاستجابات في حالة الطوارئ؛ ومكتبة الموارد؛ وعروض مكافحة الإرهاب.

وبعد إنشاء شرطة مدينة نيويورك للبرنامج في أعقاب هجمات 11 أيلول/سبتمبر، أنشأت إدارات شرطة عديدة في الولايات المتحدة شبكة "درع" خاصة بها. وعلى مر السنين، نمت الشبكة لتصبح شبكة عالمية. وفي الوقت الحاضر، تربط شبكة درع العالمية دوائر الشرطة من جميع أنحاء العالم لتبادل المنشورات والتقارير والتحليلات وأفضل الممارسات.

المصادر: https://www.nypdshield.org/public/؛ و https://www.policechiefmagazine.org/nypd-shield-and-the-global-shield-network/.

الدراسة الإفرادية 12

مشروع "سيرفاتور" – شرطة مدينة لندن، المملكة المتحدة

مشروع "سيرفاتور" (Servator)، الذي أُطلق في عام 2014 كرد فعل على زيادة مستويات الجريمة والتهديد المتمثل في الإرهاب الدولي، هو مبادرة من شرطة مدينة لندن تقوم على نهج شراكة قوية مع المجتمعات المحلية ومؤسسات الأعمال بما في ذلك الحانات وتجار التجزئة وشركات الحافلات والسكك الحديدية أو سيارات الأجرة وسائقي وسائل النقل تلك.

وتستند المبادرة إلى استراتيجية تعاونية شاملة تستفيد من مشاركة وسائط الإعلام، وإعلانات الملصقات في مراكز النقل، فضلا عن المنشورات الموضوعة في المتاجر والمقاهي لتشجيع سكان وعمال الحضر على توخي اليقظة والإبلاغ عن أي شيء مريب. وينتشر ضباط الشرطة بشكل واضح في أوقات ومواقع لا يمكن التنبؤ بها، ويتبعون أنماطا مختلفة في كل مرة. فقد يرتدي أفراد الشرطة يوما ما الزي الرسمي وفي يوم آخر قد تكون ملابسهم مدنية. وقد يظهرون مع كلاب مربوطة بسلاسل أو يظهرون على ظهور خيل.

ويعتمد مشروع "سيرفاتور" أيضا على ضباط سريين مدربين تدريبا خاصا وينخرطون في تحليل سلوكي لتحديد الأشخاص الذين قد يعدون لهجوم إرهابي، على سبيل المثال عندما يبدو أنهم يقومون بمراقبة موقع أو يتصرفون تحت ضغط أو بقلق.

المصدر: https://www.cityoflondon.police.uk/projectservator?__cf_chl_captcha_tk__=Xtd_1lrXFdbbKrTfrF4iQ01AhAZKbaA1LUR.XXnCmA0-1636131427-0-gaNycGzNCNE.

الدراسة الإفرادية 13

نماذج العمل الشرطي الحضري - اليابان وشيلي

- نظام "صندوق الشرطة" في اليابان

تعمل نسبة مئوية عالية من قوة الشرطة المجتمعية اليابانية من "صناديق الشرطة"، الموجودة في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد. ومن خلال نشر أفراد الشرطة في المجتمعات التي يخدمونها، يكون لدى الضباط فهم أفضل للحالة الأمنية للمجتمع المحلي وكذلك لتصورات السكان واحتياجاتهم ومخاوفهم. ويعمل شرطيون في صناديق الشرطة الموجودة في المناطق الحضرية على مدار الساعة. أما صناديق الشرطة في المناطق الريفية وشبه الريفية فيعمل فيها ضابط واحد يعيش مع أسرته في مسكن ملحق بالمكتب. وتتفاوت أحجام صناديق الشرطة تفاوتا كبيرا. ويحتوي صندوق الشرطة، إلى جانب مساحة مكتب، على مطبخ وغرفة للضباط لأخذ فترات راحة. وقد أضيفت مؤخرا "غرفة مجتمعية"، وهي غرفة استقبال للسكان المجتمعيين. وتخصص سيارات شرطة صغيرة لصناديق شرطة كثيرة جدا من أجل استخدامها في الدوريات والرحلات من وإلى مقر الشرطة. ويمكن التعرف بسهولة على صناديق الشرطة من قِبل السكان من مصباح أحمر فوق باب المدخل. وتشمل الواجبات الأساسية للضباط

(تابع)

الذين يُكلفون بالعمل في صندوق للشرطة المراقبة بالوقوف أمام صندوق الشرطة، والمراقبة بالجلوس من داخل الصندوق، وأداء المهام الميدانية التي تشمل الدوريات والزيارات من الباب إلى الباب للمنازل ومؤسسات الأعمال. ويتم تنفيذ هذه الواجبات وفقا لجدول زمني. ويستجوب الضباط، أثناء قيامهم بالدوريات، الأشخاص المشتبه فيهم، ويقومون بعمليات الاعتقال، ويقدمون تحذيرات، ويستجيبون لتقارير حدوث جرائم، ويقدمون التوجيه للسكان والسياح.

- الخطة الرباعية في شيلي[56]

خطة الأمان الوقائي الرباعية هي الاستراتيجية التنفيذية التي حددتها شرطة شيلي لتلبية الطلب على خدمات الشرطة في السياقات الحضرية. وهدفها العام هو اكتساب قدر أكبر من الكفاءة في عمل الشرطة عن طريق ضمان زيادة معرفة أفراد الشرطة بالإقليم الخاضع لمسؤوليتهم وبالسكان المحليين. والفرضية الأساسية للخطة هي أن إقامة علاقة مباشرة بدرجة أكبر مع المواطنين تيسر تبادل المعلومات الهامة لإنفاذ القانون. وهذا يتحقق من خلال ما يلي:

56 مستخلصة من: Programa Plan Cuadrante de Seguridad Preventiva, Gobierno de Chile, Ministerio de Hacienda, Junio 2007، في: https://www.dipres.gob.cl/597/articles-140457_r_ejecutivo_institucional.pdf

- تقسيم منطقة اختصاص كل وحدة شرطة إلى قطاعات مراقبة أصغر تسمى "الرباعيات"؛
- زيادة دوام أفراد الشرطة في وحدات الشرطة وإنشاء مهام خاصة للتعامل مع العلاقات المجتمعية.

ولتحديد البلديات المؤهلة للانضمام إلى الخطة، فإن معيار الفحص الأول هو وجود ما لا يقل عن 70 في المائة من سكان الحضر (دون تمييز حسب الجنس أو السن أو المستوى الاجتماعي والاقتصادي أو أي متغيرات أخرى). وتتمثل الخطوة التالية في وضع تلك البلديات في مرتبة استنادا إلى المعايير التالية:

- الطلب على خدمات الشرطة (10 في المائة من الترجيح الكلي)؛
- مستوى العجز في موارد الشرطة في بلدية معينة (20 في المائة من الترجيح الكلي)؛
- معدل البطالة في بلدية معينة (10 في المائة من الترجيح الكلي)؛
- مؤشر الإيذاء (40 في المائة من الترجيح الكلي)؛
- انتشار المخدرات (20 في المائة من الترجيح الكلي).

وتقدم نتيجة عملية الفرز إلى وزارة الداخلية، التي تتخذ القرار النهائي بشأن البلديات التي ستستفيد من الخطة.

وتدور الخطة حول أربعة عناصر: (1) دوريات وقائية مركزة؛ (2) الاستجابة لطلبات أفراد السكان؛ (3) القيام بعمليات مراقبة للمباني في ضوء القوانين واللوائح المعمول بها (مثل لوائح الكحول)؛ (4) تنفيذ أوامر المحاكم.

وتقدم الخدمات المذكورة أعلاه أيضا إلى البلديات غير المؤهلة للانضمام إلى الخطة. والسمة المميزة للخطة هي أنه قبل تقديم تلك الخدمات، تقسم الأراضي إلى رباعيات بغرض تركيز معلومات الشرطة النابعة من الأماكن الأكثر تعرضا للخطر.

المصادر: شيلي 2017؛ www.ojp.gov/ncjrs/virtual-library/abstracts/japanese-community-police-and-police-box-system#additional-details-0.

الأداة 17

دليل تمهيدي بشأن العمل الشرطي في الأماكن الحضرية – مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة/موئل الأمم المتحدة، 2011

https://www.unodc.org/documents/congress/background-information/)
(Crime_ Prevention/Introductory_Handbook_on_Policing_Urban_Space.pdf

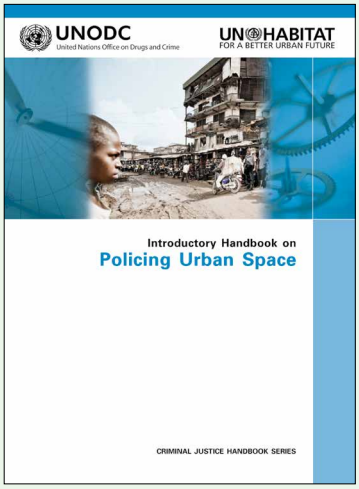

يتناول هذا الدليل قضايا الأمن الحضري في مدن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وهو يهدف إلى تزويد واضعي السياسات المعنيين بإنفاذ القانون، والمسؤولين على الخطوط الأمامية، والمخططين الحضريين، وغيرهم من سلطات المدن بالمعلومات الأساسية عن مجموعة من الاستراتيجيات في ممارسات الحكم الرشيد. وتتبع هذه الاستراتيجيات المبادئ التوجيهية الأساسية الواردة في معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية[57]، وتشمل، على وجه الخصوص: العمل الشرطي الموجه نحو المجتمع المحلي؛ والعمل الشرطي الموجه نحو حل المشاكل؛ والعمل الشرطي القائم على المعلومات الاستخباراتية؛ ومنع الجريمة الظرفية؛ ونظرية "النوافذ المكسورة".

ويوجه الدليل الانتباه بوجه خاص إلى دور المرأة في الأماكن العامة وإلى الجهود المبذولة لتهيئة بيئات آمنة للنساء والفتيات في الأماكن الحضرية التي يعشن ويعملن فيها. ويحدد الفرع الثالث من المبادئ التوجيهية المبادئ الأساسية الثمانية التالية التي تقوم عليها عملية وضع استراتيجيات لمنع الجريمة من أجل السياق الحضري:

1 - القيادة الحكومية

ينبغي أن تؤدي جميع مستويات الحكومة دورا قياديا في وضع استراتيجيات فعالة وإنسانية لمنع الجريمة وفي وضع وصون أطر مؤسسية تكفل تنفيذ تلك الاستراتيجيات واستعراضها؛

2 - التنمية والإدماج الاجتماعيان والاقتصاديان

ينبغي إدماج اعتبارات منع الجريمة في جميع السياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي تتناول العمالة والتعليم والصحة والإسكان والتخطيط الحضري والفقر والتهميش والاستبعاد الاجتماعيين. وينبغي التركيز بشكل خاص على المجتمعات المحلية والأسر والأطفال والشباب المعرضين للخطر. وعلاوة على ذلك، تواجه المرأة أيضا تحديات وشواغل أمنية خاصة يمكن التصدي لها بفعالية من خلال إعادة هيكلة تعاونية للأماكن الحضرية وخدمات الشرطة؛

3 - التعاون والشراكات

ينبغي أن يكون التعاون/الشراكات جزءا لا يتجزأ من منع الجريمة بفعالية، نظرا للطبيعة الواسعة النطاق لأسباب الجريمة والمهارات والمسؤوليات اللازمة للتصدي لها. ويشمل ذلك إقامة شراكات بين الوزارات وبين السلطات والمنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن قطاع الأعمال والمواطنين؛

57 قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2002/13، المرفق - مبادئ توجيهية لمنع الجريمة.

4 - الاستدامة/المساءلة

يتطلب منع الجريمة موارد كافية، بما في ذلك تمويل الهياكل والأنشطة، من أجل استدامتها. وينبغي أن تكون هناك مساءلة واضحة عن التمويل والتنفيذ والتقييم وتحقيق النتائج المخطط لها؛

5 - قاعدة المعارف

ينبغي أن تستند استراتيجيات منع الجريمة وسياساتها وبرامجها وإجراءاتها إلى أساس واسع النطاق ومتعدد التخصصات من المعرفة بمشاكل الجريمة وأسبابها المتعددة والممارسات الواعدة والمثبتة بشأنها؛

6 - حقوق الإنسان/سيادة القانون/ثقافة الشرعية

إن سيادة القانون وحقوق الإنسان المعترف بها في الصكوك الدولية التي تكون الدول الأعضاء أطرافا فيها يجب أن تُحترم في جميع جوانب منع الجريمة. وينبغي تعزيز ثقافة الشرعية بنشاط في مجال منع الجريمة؛

7 - الترابط

ينبغي أن تراعي التشخيصات والاستراتيجيات الوطنية لمنع الجريمة، عند الاقتضاء، الصلات بين المشاكل الجنائية المحلية والجريمة المنظمة الدولية؛

8 - التمايز

ينبغي أن تولي استراتيجيات منع الجريمة، عند الاقتضاء، الاعتبار الواجب لاختلاف احتياجات الرجال والنساء وأن تراعي الاحتياجات الخاصة لأفراد المجتمع الضعفاء.

3-1-3-1 الشرطة المحلية/البلدية

الشرطة المحلية/البلدية هي هياكل منظمة وممولة محليا لإنفاذ القانون تدور واجباتها الأساسية عادة حول إنفاذ اللوائح المحلية وحماية الأماكن والمباني العامة مثل مبنى البلدية والمدارس والمتنزهات.

وفي حين أن الشرطة المحلية/البلدية قد تكون غير مسلحة وسلطاتها محدودة بدرجة أكبر مقارنةً بسلطات الأجهزة الوطنية لإنفاذ القانون، فإنها تضطلع مع ذلك بعدة أنشطة رئيسية للحراسة الوقائية نيابة عن الحكومات البلدية. وقد تشمل هذه الأنشطة التثقيف والتوعية الأمنيين لسكان الحضر، ودعم أعمال مجموعات مراقبة الأحياء والإشراف عليها، والمشاركة في عمليات التخطيط الحضري، وتقديم المشورة/المساعدة لمشغلي المواقع الضعيفة بشأن تصميم وتنفيذ خطط أمنية للمواقع/للمناسبات. وبما أن أفراد الشرطة المحلية/أفراد شرطة البلديات على اتصال وثيق بسكان الحضر، ينبغي ضمان تدريبهم تدريبا كافيا على أداء مهامهم بطريقة تستجيب للفوارق بين الجنسين وتمتثل لحقوق الإنسان.

ومثاليا، يؤدي أفراد الشرطة المحلية/أفراد شرطة البلديات أيضا دور الوسيط بين مختلف مستويات الحكومة. ويمكن أن يعمل هذا في اتجاهين. فمن ناحية، يمكن أن يساعدوا في توجيه انتباه السلطات البلدية إلى شواغل وتوصيات أجهزة إنفاذ القانون الوطنية. ومن الناحية الأخرى، يمكنهم أن يعملوا، من خلال معرفتهم بالحقائق المحلية، كرسل مستنيرين وموثوق بهم للمساعدة على نقل مخاوف مسؤولي المدينة إلى أجهزة الشرطة على مستوى الدولة.

الدراسة الإفرادية 14

شرطة لشبونة البلدية – البرتغال

شرطة لشبونة البلدية هي جهاز من الأجهزة البلدية مكرس تحديدا لممارسة مهام الشرطة الإدارية. وتستند أعمال تلك الشرطة إلى مبادئ العمل الشرطي المجتمعي، ولا سيما:

- تمكين المجتمع المحلي ليمارس المواطنة التشاركية في المسائل الأمنية على المستوى المحلي؛
- توعية سكان الحضر بتبني سلوكيات السلامة؛
- الحد من السلوكيات المعادية للمجتمع ومنعها؛
- زيادة مستويات الثقة بين الشرطة وسكان الحضر؛
- زيادة شعور السكان بالأمن.

وقد اعتُرف دوليا باعتماد نموذج شرطة لشبونة البلدية للعمل الشرطي المجتمعي هذا كممارسة جيدة قابلة للتطبيق على مدن وبلدان أخرى. وتعمل شرطة لشبونة البلدية كشريك في مشاريع دولية شتى.

المصدر: Policia Municipal de Lisboa، 2019.

الدراسة الإفرادية 15

ممثلو الثقافات في الشرطة المحلية - إميليا رومانيا، إيطاليا، وديربورن، الولايات المتحدة

شهد مشروع نفذ في إميليا رومانيا، وهي منطقة إيطالية، أفرادا من خلفيات ثقافية وإثنية مختلفة يساعدون قوات الشرطة المحلية. وقد أدى موظفو الدعم أولئك الذين يمثلون خليطا، من خلال عملهم كمترجمين تحريريين ومترجمين شفويين وميسرين لتعزيز التفاهم المتبادل في السياقات الحضرية، إلى تغييرات كبيرة في النموذج الثقافي للشرطة. فقد ساهم وجودهم في كسر حواجز الاتصال وفي التغلب على القوالب النمطية القائمة على الإثنية وهوية الجماعة. وأظهرت التعقيبات من الأنشطة المنفذة في إطار المشروع أن الدعم المقدم من المشغلين الذي يتحدثون باللغة المحلية يعزز التعاطف بين الجماعات الإثنية المعنية، كما أنه مفيد في تأطير دور الشرطة المحلية على أنه ليس "عقابيا". وقد أيّد المجتمع المحلي المشروع على نطاق واسع، وإن كان ذلك التأييد لم يكن بالإجماع.

وجرت تجربة مماثلة في ديربورن بولاية ميشيغان، الولايات المتحدة، حيث جندت قوات الشرطة أفرادا من خلفيات إثنية ودينية مختلفة. وكانت جماعات محددة، مثلا من البنغال وأوروبا الشرقية، ممثلة في أجهزة إنفاذ القانون المحلية، وضمنت التواصل الوثيق مع جماعات المهاجرين. كما أن توفير التدريب الثقافي لقوات الشرطة كفل فهم أنماط سلوك المهاجرين فهما صحيحا.

المصادر: Global Network on Safer Cities 2014، الصفحة 160؛ O'Hanlon 2017 & Odierno، الصفحة 29.

الدراسة الإفرادية 16

إرشادات بشأن "الأماكن الرمادية" من شرطة منطقة العاصمة لندن، المملكة المتحدة

تفهم شرطة منطقة العاصمة لندن "الأماكن الرمادية" بأنها "أماكن أو مناطق متنازع على المسؤولية عنها من حيث المخاطر أو لم يتم تحديد المسؤول عنها. بما في ذلك المناطق والأماكن التي تشترك في الاستخدام والمسؤولية عن المخاطر ولكنها لا تزال خارج التخطيط الأمني القائم. وقد تكون هذه أيضا مناطق وأماكن يمكن أن تكون فيها ثغرات في الأمن أو نقاط محجوبة". وتتبع شرطة منطقة العاصمة لندن مجموعة من المبادئ الأساسية بخصوص "الأماكن الرمادية"، لا سيما:

- الاعتراف بـ "الأماكن الرمادية" وإدراك أنها جزء من بيئة أمنية معقدة؛
- مشاركة أجهزة متعددة؛
- قبول مبدأ المسؤولية المشتركة؛
- الاستفادة من الأطر التشريعية القائمة، مثل تراخيص الأرصفة؛
- التأهب من خلال التدريب لضمان الاستجابة والتفاهم المنسقين.

المصدر: عرض قدمه ممثل شرطة منطقة العاصمة لندن في اجتماع فريق خبراء نظمه مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (15 حزيران/يونيه 2021).

2-3 الجهات غير الحكومية

1-2-3 سكان الحضر

إن سكان المناطق الحضرية، بعيدا عن كونهم مجرد متلقين للخدمات الأمنية التي تصممها السلطات المركزية أو المحلية، هم جهات فاعلة لا غنى عنها في تشكيل المشهد الأمني للمدن. فسكان الحضر هم أولئك الذين لديهم المعرفة الأدق والأشمل بـ "الشارع". وهم في وضع متميز يتيح لهم اكتشاف نواحي الشذوذ في الديناميات المحلية، ومراقبة تحركات الناس المشبوهة، وملاحظة الأشياء التي لا يوجد برفقتها أحد. وفي إطار البرامج المؤسسية وبرامج منظمات المجتمع المدني ذات الصلة، يمكن أن يكون سكان الحضر مفيدين في الاضطلاع بأنشطة مراقبة الأحياء. كما يمكن أن يكونوا موارد رئيسية في مبادرات الاتصال بالأفراد الذين قد يكونون متطرفين ذاتيا وذلك بهدف إشراكهم في أنشطة تعليمية وترفيهية محلية. وقد تساعد جهود مماثلة على التخفيف من خطر إرهابي يلوح في الأفق وعلى تزويد سلطات إنفاذ القانون بأفكار ثاقبة هامة.

وإلى حد كبير، تتوقف مساهمة سكان الحضر على درجة قرار السلطات العامة إشراكهم في إيجاد مدن آمنة من خلال عمليات صنع السياسات المحلية. كما أن السكان قد يكونون في وضع يتيح لهم إسماع صوتهم من خلال القيام بدور نشط في عمل لجان الأحياء أو الفروع المحلية لمنظمات المجتمع المدني أو من خلال عضوية الطوائف الدينية. وقد لا يكون لهذه الهيئات تفويض صريح للتعامل مع القضايا الأمنية في حد ذاتها، لكنها غالبا ما تكون حاضنات للأفكار ومروجة للبرامج الشعبية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحسينات في المشهد الأمني. وقد تصبح عندئذ المبادرات الناجحة التي وضعت أصلا على "المستوى الجزئي" ظاهرة للعيان وتلهم مبادرات أوسع نطاقا على نطاق المدينة.

الدراسة الإفرادية 17

مبادرة SGSecure ودور سكان الحضر - سنغافورة

تسعى مبادرة SGSecure إلى الاستفادة من مساهمة سنغافورة المجتمعية المتعددة الأعراق والأديان في تنمية القدرة على الصمود في المناطق الحضرية في مواجهة التهديدات الإرهابية. وتتمحور المبادرة حول الإجراءات الأساسية الثلاثة التالية:

- "البقاء **في حالة يقظة**" لمنع وقوع هجوم إرهابي وللحفاظ على سلامة نفسك في حالة وقوع هجوم؛
- "البقاء **متحدين**" لمساعدة بعضنا بعضا، خاصة بعد هجوم.
- "البقاء **أقوياء**" لحماية نسيجنا الاجتماعي وعودتنا كشعب واحد.

ويشجّع سكان المناطق الحضرية على الإبلاغ بهمّة عن أي نشاط أو سلوك مشبوه قد يكون مؤشرا على تهديد إرهابي وذلك باستخدام نموذج مخصص لهذا الغرض عبر الإنترنت، أو الاتصال بالشرطة، أو تقديم المعلومات عبر تطبيق آمن. وقد أنشئ خط ساخن مخصص لمكافحة الإرهاب للإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالأشخاص الذين قد يكونون قد أصبحوا متطرفين.

وفي حالة وقوع هجوم، يُدعى سكان سنغافورة إلى اتباع نموذج "اركض، اختبئ، أخبر":

- اركض: تحرّك بسرعة وبهدوء بعيدا عن الخطر باستخدام الطريق الأكثر أمانا. لا تستسلم أو تحاول التفاوض
- اختبئ: ابق بعيدا عن الأنظار، والزم الهدوء واجعل هاتفك في وضع الصمت. احبس نفسك وابتعد عن الأبواب
- أخبر: قدّم معلومات إلى الشرطة. قدّم تفاصيل عن المهاجمين ومكانهم.

ويوفر موقع مبادرة SGSecure موارد لكل من الأفراد والمنظمات مثل الملصقات الاستشارية، والقوائم المرجعية للتخطيط للطوارئ، وتعليمات أساسية بشأن مساعدة الآخرين من خلال استخدام تقنيات الإسعافات الأولية المرتجلة.

أما مبادرة I-Witness فهي مبادرة موازية ذات صلة بالمجتمع المحلي تنفذ في سنغافورة. وهي تعمل كمنصة على الإنترنت تساعد الجمهور – عن طريق ملفات نصية أو ملفات متعددة الوسائط – على الاتصال مباشرة بالشرطة بشأن حوادث الجريمة، ومخالفات المرور، والأزمات الأمنية، وما إلى ذلك. والتطبيق الموجود على الإنترنت متاح للجمهور على هواتفهم الذكية. وقد يختار الأشخاص المُبلغون عدم الكشف عن هويتهم أو يقدمون تفاصيل الاتصال بهم.

المصادر: https://www.sgsecure.gov.sg/ (SGSecure)؛ و https://www.police.gov.sg/iwitness (I-Witness).

3-2-2 مشغلو الأهداف الحضرية الضعيفة

قد يكون مشغلو المواقع الحضرية الضعيفة، تبعا للأطر القانونية السارية، رجال أعمال أو شركات أو كيانات عامة أو اتحادات مختلطة بين القطاعين العام والخاص. وعلى الرغم من أن فئات مختلفة من المشغلين تخضع لوصفات تنظيمية مختلفة، فإن لها جميعا دورا في ضمان استفادة الموجودين في أماكن المواقع (على سبيل المثال، الجمهور والموظفين وفناني الأداء في مناسبة رياضية/ثقافية) من بيئة سالمة ومأمونة. ويتعين على مشغلي المواقع، في القيام بذلك، إجراء تقييمات دقيقة للتهديدات ونقاط الضعف فيما يتعلق بالتهديدات الحالية والناشئة لمرافقهم استنادا إلى المتطلبات والسياسات والتوصيات الأمنية الصادرة عن السلطات الحكومية المعنية، ورابطات الأعمال، والرابطات القطاعية، وما إليها[58].

وينبغي عندئذ استخدام أي تقييم للضعف كأساس لوضع وتنفيذ خطط التخفيف من المخاطر والتخفيف من حدة الأزمات المتصلة بالمرافق و/أو المناسبات، وذلك بالتنسيق مع الخطط والمبادئ التوجيهية الصادرة على مستوى الدولة أو المستوى المحلي.

58 دعا مجلس الاتحاد الأوروبي على وجه التحديد، في استنتاجاته بشأن حماية الأماكن العامة التي اعتمدها في 7 حزيران/يونيه 2021، الدول الأعضاء إلى "فحص تشريعاتها الوطنية ولوائحها المحلية بغية ضمان أن تتضمن أحكاما واضحة فيما يتعلق بالمتطلبات والمسؤوليات الإدارية لأولئك الذين يخططون ويديرون أمن الأماكن العامة" (الفقرة 30).

وينبغي تعديل هذه الخطط وفقا للسياق المحلي، على سبيل المثال، من خلال مراعاة حجم كل مكان على حدة واستخداماته المحددة، فضلا عن ملفات المستخدمين. وينبغي تعيين وتدريب جهة تنسيق مسؤولة عن تنفيذ الخطة – ومسؤولة أيضا عن الشروع في التنقيحات والتحديثات اللازمة وتنسيقها.

وفي الوقت نفسه، فإن أمن المواقع أو المناسبات يُضمن على أفضل وجه من خلال إقامة شراكات نشطة بين المشغلين من القطاع الخاص وسلطات إنفاذ القانون. ومع معرفة خصائص الموقع وديناميات المناسبات التي لا يستطيع توفيرها سوى مشغلين من القطاع الخاص، على سبيل المثال، يمكن لأجهزة إنفاذ القانون أن تخطط لتعبئة القوة على النحو الأمثل. كما يمكنها فهم كيف من المرجح أن يكون لتدخلها تأثير على جهود المشغلين لإدارة الحشود، بهدف تنسيق جوانب مختلفة من أمن الموقع أو المناسبة بشكل عام.

كما أن إجراء تدريبات على حالات الطوارئ وتمارين على إدارة الأزمات يشارك فيها مشغلو المواقع وسلطات إنفاذ القانون/المسعفون يمثل أيضا فرصة لا تقدر بثمن لاختبار الإجراءات، وتحديد الثغرات التنسيقية، وصقل الفهم المتبادل للأدوار، ووضع أو تحديث خطط وبروتوكولات إدارة الأزمات.

كما ينبغي للمشغلين الذين يعتمدون على الحراس الخاصين (في مراكز التسوق مثلا) لأغراض أمنية أن يسعوا جاهدين لإقامة علاقة تعاونية مع سلطات إنفاذ القانون. فقد يكون ذلك أمرا بالغ الأهمية، لا سيما عندما لا تكون أدوار ومسؤوليات حراس الأمن الخاص مشمولة بوضوح أو بما فيه الكفاية بأطر قانونية سارية، أو عندما تؤثر الموارد على قدرة هذه الشركات على منع الحوادث أو التصدي لها بفعالية.

الدراسة الإفرادية 18
برامج إصدار الشهادات للأمن حسب التصميم

يُعد معيار التصميم الآمن، الذي يديره مجلس التصميم الآمن، وهو منظمة غير ربحية، أول برنامج دولي لإصدار شهادات الحد من الجرائم البيئية يركز على تحقيق الأمن من خلال التصميم الوظيفي المعماري والخاص بالمناظر الطبيعية. ويقيّم المعيار نقاط الوصول إلى الموقع، ومعرفة الطريق للوصول إلى المكان المطلوب، واللافتات، والممرات وخرائط الطرق، والحواجز، والتسييج، والرؤية والإضاءة، والتكنولوجيات الأمنية الميكانيكية والمحوسبة وغيرها من عناصر التصميم التي يُقصد بها التحكم في الوصول والحركة داخل وحول مبنى أو موقع. ولا تمنح الشهادات إلا للممتلكات التي خضعت لتقييم صارم وشامل متعدد المراحل يبين اتخاذ خطوات معقولة وحصيفة للتخفيف من المخاطر.

ويحتمل أن تكون لمفهوم إصدار الشهادات تطبيقات قيّمة لتيسير إثبات مشغلي المواقع الحضرية الضعيفة امتثالهم للإطار التنظيمي المعمول به بشأن الإدارة الحضرية والأمن الحضري.

المصدر: https://www.safedesigncouncil.org/.

الأداة 18

تقرير تقييم مخاطر الإرهاب في الأماكن العامة الموجه إلى الممارسين - المفوضية الأوروبية، 2020

(https://ec.europa.eu/newsroom/pps/items/674909/en)

يورد هذا التقرير تفاصيل مختلف الخطوات والاعتبارات العملية التي يوصى بأن يتبعها مشغلو المواقع الحضرية الضعيفة في إجراء تقييم للمخاطر المتصلة بالإرهاب في الأماكن العامة. ويعتبر تحديد التهديد، على وجه الخصوص، عملية يلزم أن يُنظر خلالها في ما يلي:

- التطورات السياسية والاجتماعية على كل من المستوى الدولي والوطني والمحلي؛
- تحليل الحوادث السابقة (الهجمات أو الأحداث التي أُحبطت أو فشلت)؛
- سيناريوهات هجوم على مكان عام محدد في لحظة معينة أو في فترة زمنية معينة.

ويفسّر تحليل المخاطر بأنه تقييم لاحتمال وقوع هجوم، وعواقبه المحتملة، فضلا عن تقييمات للضعف حسب التهديدات والبيئة والوقت المحدد. وتوصي المفوضية الأوروبية بأن تُستخدم على وجه الخصوص، لدى إجراء تقييمات للضعف، قائمة الاتحاد الأوروبي المرجعية لتقييم الضعف.

الأداة 19

أداة ودليل تقييم الضعف - المفوضية الأوروبية

https://protect-cities.eu/wp-content/uploads/2021/02/RoTECT_Deliverable-2.1-(Manual-EU-VAT_v2.0.pdf

أداة تقييم الضعف (EU VAT)

أداة الاتحاد الأوروبي لتقييم الضعف (EU-VAT) هي جزء من حزمة مبادرات للمفوضية الأوروبية ترمي إلى دعم جهود الحماية من قبل مشغلي الأماكن العامة الضعيفة. وهدفها هو المساعدة في تقييم مدى ضعف أماكن عامة محددة أمام أنواع مختلفة من الهجمات الإرهابية.

والأداة هي دليل عمل ببرنامج Microsoft Excel يحتوي على ستة جداول بيانات، كل منها يتعلق بـ "مرحلة" يمر بها الأفراد منذ اللحظة التي يقتربون فيها من الموقع الرئيسي، أي الملاعب الرياضية أو قاعات الحفلات الموسيقية التي تقام في الهواء الطلق، أو الفنادق، أو المدارس، أو غيرها من مناطق التجمع العام. وتشمل المراحل الست

المرحلة 1: سبيل الوصول إلى المكان
المرحلة 2: وقوف السيارات ووسائل النقل
المرحلة 3: الاقتراب من المكان
المرحلة 4: الوصول إلى المكان
المرحلة 5: أمن المكان – لا يوجد تحكم في الدخول
المرحلة 6: أمن المكان – يوجد تحكم في الدخول.

وعند تحديد مستويات الضعف، تستخدم أداة الاتحاد الأوروبي لتقييم الضعف "كثافة الحشود" كعامل وثيق الصلة وتدرج معلومات للمساعدة على تصنيف كثافة الحشود على مقياس من شخصين إلى خمسة أشخاص لكل متر مربع.

دليل تقييم الضعف

استنادا إلى مفهوم وهيكل أداة الاتحاد الأوروبي لتقييم الضعف، أعدت المنظمة الهولندية للبحوث العلمية التطبيقية (TNO) والمنتدى الأوروبي للأمن الحضري (EFUS)[59] دليلا لتقييم الضعف كجزء من مشروع PRoTECT التابع للاتحاد الأوروبي[60]. والدليل موجه إلى موظفي البلديات من إدارات شتى لها دور إلى حد ما في سلامة وأمن الناس في بلدياتهم و/أو مسؤولة عن ذلك.

الأداة 20

دليل لدمج النظم الأمنية في الأماكن العامة – منطقة العاصمة بروكسل، بلجيكا، 2019

(https://bps-bpv.brussels/en/guide-integration-security-systems-public-spaces)

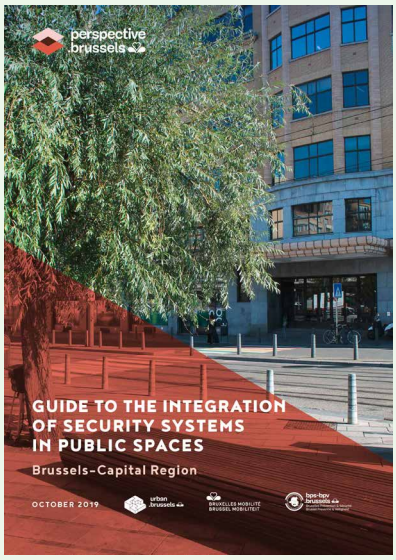

الغرض من هذا الدليل هو تعريف مشغلي الأماكن العامة ومديريها ومصمميها بالمبادئ التي تحكم الأمن المادي والإجراءات الإدارية ذات الصلة. ويركز الدليل على التهديدات الإرهابية والمتطرفة، وبشكل أكثر تحديدا، على الهجمات بالمركبات الخفيفة أو المتوسطة الوزن باستعراض أربعة أنواع من الأماكن العامة ومبادئ التصميم الموصى بها لكل منها وهي: الشوارع، ومناطق المشاة، والميادين، والمتنزهات.

ويناقش الدليل، بعد عرضه مقدمة موجزة للمبادئ الرئيسية لـ "منع الجريمة من خلال التصميم البيئي" (الأمن حسب التصميم)، التي توفر فهما شاملا للقضايا الأمنية في الأماكن العامة، كل خطوة من الخطوات المتتالية اللازمة للتكامل الناجح للنظم الأمنية.

3-2-3 كيانات القطاع الخاص (غير مشغلي المواقع)

قد يكون الأفراد المنخرطون في الأنشطة الاقتصادية في السياقات الحضرية، حتى عندما لا يكونون مشغلين للأهداف الضعيفة، مفيدين في تحديد السلوك المشبوه والإبلاغ عنه. وهذا ينطبق بالتأكيد على أصحاب المتاجر التقليديين ذوي الدراية بالأحياء التي يمارسون فيها أنشطتهم التجارية، وبالتالي فهم في وضع جيد يتيح لهم اكتشاف ديناميات الشوارع غير العادية. وفي الوقت نفسه، شهدت السنوات الأخيرة انتشار شركات التكنولوجيا التي تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات التي تعمل على شبكة الإنترنت مثل التشارك في ركوب السيارات وتوصيل الأغذية. وقد بدأت أجهزة إنفاذ القانون في التشارك مع بعض مؤسسات الأعمال

59 المنتدى الأوروبي للأمن الحضري هو الشبكة الأوروبية للسلطات المحلية والإقليمية المكرسة للأمن الحضري. وهو يشمل ما يقرب من 250 سلطة محلية وإقليمية من 16 بلدا (https://efus.eu/).

60 يهدف مشروع PRoTECT إلى تعزيز قدرات السلطات المحلية في مجال حماية الأماكن العامة من خلال تطبيق مفهوم شامل تؤدي فيه الأدوات والتكنولوجيا والتدريب وعمليات الإيضاح الميدانية إلى تعزيز الوعي بالحالة وتحسين الاستجابات المباشرة لتأمين الأماكن العامة قبل هجوم إرهابي وأثناءه وبعده (https://protect-cities.eu/).

هذه من خلال الاستفادة من عشرات الآلاف من السائقين المرتبطين بذلك الذين يمكنهم مراقبة الأنماط المشبوهة والإبلاغ عنها[61].

وبما أن عددا هائلا من الهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في المدن قد اتخذت شكل دهس بالمركبات، يمكن لوكالات تأجير السيارات أيضا أن تؤدي دورا هاما من خلال بذل العناية الواجبة المستحقة بشأن عملائها والدخول في اتفاقات شراكة مع سلطات إنفاذ القانون[62].

وقد يستكشف قطاع الأعمال أيضا سبلا - بالتعاون مع السلطات البلدية - لتنشيط بعض المناطق الحضرية المتدهورة باتخاذ خطوات ملموسة، ربما مقابل إعفاءات ضريبية أو أشكال أخرى من الحوافز التي تقدمها السلطات البلدية.

4-2-3 منظمات المجتمع المدني

سواء كانت منظمات المجتمع المدني المحلية تقوم بأعمال الإغاثة أو تنفذ برامج تعليمية للفئات المحرومة أو تدعم جماعات دينية محددة، فإنها وسطاء رئيسيون بين سكان الحضر والسلطات البلدية. فهي، من ناحية، يمكن أن تساعد السكان على توجيه انتباه السلطات العامة إلى مظالمهم و/أو مقترحاتهم بشأن مجموعة متنوعة من المسائل المتصلة بالأمن. ويمكنها، من الناحية الأخرى، عرض أماكن عملها وبرامج التوعية الخاصة بها كقنوات لنقل المعلومات الهامة إلى سكان المناطق الحضرية، وتنظيم حملات توعية، وما إلى ذلك. وحسب الظروف، يمكن أداء دور الربط هذا إما على أساس غير رسمي/مخصص، أو يمكن إضفاء الطابع الرسمي عليه من خلال وضع ترتيبات مع الدوائر البلدية ذات الصلة تحدد طرائق تبادل المعلومات وتوقيته ومضمونه.

61 توجد شركة من هذا القبيل في أكثر من 000 10 مدينة على الصعيد العالمي، وهي تعتمد على 3,5 ملايين سائق.

62 شجع مجلس الاتحاد الأوروبي، في استنتاجاته بشأن حماية الأماكن العامة، التي اعتمدها في 7 حزيران/يونيه 2021، الدول الأعضاء على "مواصلة دراسة وتحليل التوجيهات والأدوات الأمنية لمشغلي المركبات المستأجرة لمنع خطر حدوث هجمات بالمركبات في الأماكن العامة والتخفيف من ذلك الخطر". (الفقرة 29).

المراجع

Barrero, José Maria, and others, 2021. Why Working From Home Will Stick. National Bureau of Economic Research Working Paper, No. 28731 (www.nber.org/papers/w28731).

Baudouï, Rémi, 2015. La vulnérabilité des villes au terrorisme. Les dilemmes de l'action publique. *Les annales de la recherche urbaine*, No. 110 (www.annalesdelarechercheurbaine.fr/la-vulnerabilite-des-villes-au-terrorisme-les-a718.html).

Chile, Ministry of Finance (www.dipres.gob.cl/597/articles-140457_r_ejecutivo_institucional.pdf).

Council of Europe, 1985. The European Charter of Local Self-Government (https://rm.coe.int/168007a088).

Council of the European Union, 2021. Council Conclusions on the Protection of Public Spaces, doc.9545/21 (https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-9545-2021-INIT/en/pdf).

European Commission, 2017. Action Plan to support the protection of public spaces, COM(2017) 612 final (https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52017DC0612&from=DE).

_____, 2020. Counter-Terrorism Agenda for the EU: Anticipate, Prevent, Protect, Respond, COM(2020) 795 final (https://kbb9z40cmb2apwafcho9v3j-wpengine.netdna-ssl.com/wp-content/uploads/2018/01/09122020_communication_commission_european_parliament_the_council_eu_agenda_counter_terrorism_po-2.pdf).

European Forum for Urban Safety (EFUS), 2007. Secucities Against Terrorism: Training Local Representatives in Facing Terrorism (https://issuu.com/efus/docs/cities_against_terrorism).

European Union, 2016. Urban Agenda for the EU (https://futurium.ec.europa.eu/en/urban-agenda).

Global Cultural Districts Network (GCDN), 2018. Beyond Concrete Barriers: Innovation in Urban Furniture and Security in Public Space (https://gcdn.net/wp-content/uploads/2018/01/GCDN-Urban-Furniture-Study-A4-FINAL-highres_web.pdf).

Global Network on Safer Cities, 2014. 100 Promising Practices on Safe Cities: Collation of Urban Safety Practices (www.mercops.org/Vigentes/64.%20100_Promising_practices_safer_cities.pdf).

Monaghan, Rachel and David McIlhatton, 2020. Prevention of Bomb Attacks by Terrorists in Urban Settings: Improvised Explosive Devices. In Schmid, Alex (ed.), *Handbook of Terrorism Prevention and Preparedness*. International Centre for Counter-Terrorism (https://icct.nl/handbook-of-terrorism-prevention-and-preparedness/).

Odierno, Raymond and Michael E. O'Hanlon, 2017. Securing Global Cities: Best Practices, Innovation and the Path Ahead. Global Cities Initiative (www.brookings.edu/research/securing-global-cities-2/).

Policia Municipal de Lisboa, 2019. Plano de Atividades (www.scribd.com/document/530087983/PM-Plano-de-Atividades-2019).

Ray, Debika, 2018. Defensive Realms: Protecting Cities from Terrorism. *The Possible* (www.the-possible.com/defensive-realms-security-technology-protection-terrorism/).

The Economist Intelligence Unit, 2019. Safe Cities Index 2019: Urban Security and Resilience in an Interconnected World (https://safecities.economist.com/safe-cities-index-2019/).

UN-Habitat, 2007. Global Report on Human Settlements 2007: Enhancing Urban Safety and Security (www.un.org/ruleoflaw/blog/document/global-report-on-human-settlements-2007-enhancing-urban-safety-and-security/).

_____, 2016. New Urban Agenda (https://unhabitat.org/about-us/new-urban-agenda).

United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) and UN-Habitat, 2011. I*ntroductory Handbook on Policing Urban Space* (www.unodc.org/pdf/criminal_justice/Introductory_Handbook_on_Policing_Urban_Space.pdf).

Zucchino, David and Fahim Abed. 2020. 'Sticky Bombs' Sow Terror and Chaos in a City on Edge. *The New York Times*, 16 December 2020 (www.nytimes.com/2020/12/16/world/asia/afghanistan-magnetic-bombs.html).

وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع التالي:

www.un.org/counterterrorism/vulnerable-targets

21-18451-2

مكتب الأمم المتحدة
لمكافحة الإرهاب